التقرير السنوي
مجلس القضاء الأعلى

2022

فهرس المحتويات

كلمة رئيس المحكمة العليا/محكمة النقض / رئيس مجلس القضاء الاعلى 7
المقدمة 10
الباب الأول 15
أولا: التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الاعلى 15
ثانياً: قضاة المحاكم (الكادر القضائي) 17
ثالثاً: أعمال المحاكم النظامية 20
الباب الثاني 52
التفتيش القضائي 52
الباب الثالث 56
أولاً: التدريب القضائي 56
ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية 63
ثالثاً: إدارة المشاريع 67
رابعاً: التعاون الدولي 78
خامساً: الكادر الإداري 83
سادساً: الإيرادات 86
المعيقات 87
التطلعات المستقبلية: 88
الجداول الاحصائية التفصيلية لاعمال المحاكم (الملاحق) 89

فخامة السيد الرئيس محمود عباس

الرؤية

« قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته، ليعزز العدل و المساواة و سيادة القانون».

الرسالة

« إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام ألقضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار وامن المجتمع الفلسطيني».

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الأخ الرئيس محمود عباس «أبو مازن» حفظه الله..

رئيس دولة فلسطين،

كانت الآمال بأن تستكمل السلطة القضائية سنة 2022، حالة التعافي التي بدأها في العام 2021، بعد الخروج من أزمة جائحة الكورونا وما رافقها من إغلاقات، لكن التحديات الجسام استمرت بل وتعاظمت مع اعلان نقابة المحامين الإضراب الشامل لـ 80 يوما خلال العام 2022، الأمر الذي أدى إلى حجب جزئي للخدمات العدلية عن الجمهور ومزيد من الإطالة في أمد التقاضي خاصة وأن هذه الإضرابات جاءت بعد إضرابات العام 2021 التي استمرات 4 أشهر بدعوى الاحتجاج على قرارات بقانون، لم يعط القانون الأساسي الفلسطيني نقابة المحامين أية صلاحية بالتدخل في تشريعات السلطة القضائية.

ورغم الاستجابة لمطالب نقابة المحامين بتأجيل انفاذ القوانين الإجرائية مرة تلو الأخرى، إلا أنّ مجلس النقابة فضّل الإضراب على التوافق بشأن القوانين الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استمرار الاختناق القضائي، ويحرم المتقاضين من الوصول إلى العدالة خلال فترة معقولة، ويحول دون حل أزمة تراكم التبليغات بالاعتماد على المزايا الهائلة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة.

واسهمت تكنولوجيا المعلومات بشكل لافت في الحد من الاختناق القضائي، وبلغ إجمالي عدد الطلبات الإلكترونية المقدمة إلى دوائر التنفيذ خلال العام 2022 (360,955) طلبا الأمر الذي أدى وبشكل ملموس الى الحد من الاكتظاظ في دوائر التنفيذ بالمحاكم.

وكنا نأمل أن ينسحب الأمر على التبليغات القضائية إلا أننا وللأسف لا نملك الأدوات القانونية لذلك بعد وقف نفاذ القوانين الإجرائية.

وتمكن مجلس القضاء الأعلى من حوسبة إيصالات الإيرادات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان، وتطوير وتطبيق ومتابعة نظام الحوالات البنكية الإلكترونية والذي أصبح بديلا عن نظام الشيكات الورقية في دوائر التنفيذ وذلك فيما يخص الأمانات، ومتابعة نظام تسديد مخالفات السير من خلال منظومة الدفع

الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للخدمات الإلكترونية الحكومية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستكمال العمل على الربط مع وزارة الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على السجلات الإلكترونية للشركات والسجل التجاري والسجل الفردي وإدماجها في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.

إننا في هذا الصدد نجدد سيادة الرئيس أن الجهاز القضائي لا يمكن له أن يرتقي إلى مستوى طموحاتكم وطموحات جمهور المتقاضين إلا بتطوير القوانين الاجرائية الحالية التي ساهمت بما يعرف بظاهرة الاختناق القضائي والإطالة في أمد التقاضي، وحالت دون سيطرة السادة القضاة على الدعاوى بما يمكنهم من فض الخلافات بين الخصوم بالسرعة المطلوبة.

ورغم ما واجهه من تحديات، تمكن مجلس القضاء الأعلى من الاستمرار بعملية التطوير خلال العام 2022، فقد أنشئت غرفة اقتصادية في محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس بموجب نظام الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس رقم (2) لسنة 2022م وتعديلاته، بحيث تختص الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله بنظر قضايا محددة على سبيل الحصر من بينها الدعاوى المتعلقة بعقود الإنشاءات والمقاولات إذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، والأعمال المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكفالات المصرفية اذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، بالإضافة لاختصاصها بنظر الدعاوى الناشئة عن العقود التي تكون الحكومة أو إحدى مؤسساتها الرسمية أو العامة طرفا فيها وتزيد قيمة المطالبة في كل منها عن مائة ألف دينار أردني والدعاوى المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين التي تزيد قيمتها عن مئة ألف دينار.

واستمر مجلس القضاء الأعلى بخطته الطموحة لتدريب السادة القضاة وبناء قدراتهم، وأطلق خلال العام 2022 دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي الفلسطيني، فقد تم اختيار 22 طالبا ممن تنطبق عليهم الشروط كاملة، وتم اعتماد الخطة التدريسية، واختيار الهيئة التدريسية. كما استكمل المجلس عملية تفعيل المكتب الفني الأمر الذي سينعكس ايجابا على أداء المحكمة العليا.

وعلى صعيد البنى التحتية تمكن مجلس القضاء الأعلى من استلام وتشغيل مجمع محاكم الخليل والانتقال اليه بداية عام 2022، اضافة الى توسعة وتطوير طابق اضافي لمحكمة صلح حلحول، واستئجار وتأثيث مبنى جديد لمحكمة صلح طوباس والانتقال اليه وتشغيله، اضافة الى تأهيل قسم مخصص للنظر في قضايا العنف ضد المرأة في محكمة بداية نابلس. ويبقى الملف الأكثر حرجا في ملف البنى التحتية يتعلق بواقع مبنى مجمع محاكم رام الله غير المؤهل، وشديد الاكتظاظ، وما زالت جهودنا مستمرة لاستبداله بمبنى آخر كحل مرحلي، ونأمل أن نتمكن من البدء بتنفيذ مشروع استراتيجي يلبي احتياجات المحافظة من الخدمات العدلية من خلال إقامة مجمع للمحاكم.

وفيما يخص الموارد البشرية، استكمل مجلس القضاء الأعلى الهيكل التنظيمي الجديد لجميع المستويات الإدارية في محاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى، واعتماده من الجهات المختصة وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي بالهيكل التنظيمي الجديد واعتمادها.

وأخيرا، نرى سيادة الرئيس أن زيادة رواتب القضاء التي بقيت كما هي منذ أكثر من عقدين من الزمن تعد حجر الزاوية لاستقطاب قضاة أكفاء، فلا يُتصور أن يستمر راتب قاضي الصلح 5600 شيقل في ظل ما شهدته البلاد من تضخم وارتفاع في تكاليف المعيشة على مدار الأعوام العشرة الماضية.

أخوكم المستشار عيسى أبو شرار
رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض
رئيس مجلس القضاء الأعلى

المقدمة

يمثل إصدار التقرير السنوي للسلطة القضائية للعام 2022 للمحافظات الشمالية -الضفة الغربية- علامة من علامات الارتقاء في الأداء المؤسسي، وهو يقدم عرضاً شاملاً مفصلاً لما تحقق في إدارات مجلس القضاء الأعلى وأروقة المحاكم، مروراً بحصاد نتائج الأعمال لمختلف المحاكم والمستجدات في مجال علاقاتها مع الشركاء الاستراتيجيين ومواردها البشرية ليشكل وثيقة مرجعية للمهتمين على اختلاف فئاتهم.

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أبواب ؛ حيث يستعرض في الباب الأول التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى؛ حيث تم تنفيذ الكثير من الأهداف الموضوعة ضمن الخطة التنفيذية للعام 2022 بالرغم من شح الإمكانيات المتاحة، وبتواؤم مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة بما يحقق مشاركة حقيقية تبعاً للرؤيا الشاملة مع المحافظة على خصوصية السلطة القضائية وتميزها في أداء مهامها..

وتناول التقرير بشكل تفصيلي أعمال المحاكم النظامية بمختلف درجاتها خلال العام 2022، وتضمن نتائج التقارير الإحصائية التي تحتوي أعداد القضايا المدورة والمفصولة والنسب السنوية سواء للمحاكم ككل أو لكل محكمة على حدة، حيث يظهر من خلال الجداول أن العديد من المحاكم حققت إنجازات على صعيد الفصل في القضايا بالمقارنة مع القضايا الواردة، وبخاصة نسبة الفصل في محاكم الدرجة الأولى ومحكمة النقض/ المحكمة العليا ومحاكم البداية بصفتها الاستئنافية فيما يتعلق بالطعون في قرارات قضاة التنفيذ، ومحاكم الأحداث، على الرغم من سلسلة الإضرابات التي قررتها نقابة المحامين والتي بلغت في مجموعها(80) يوماً، وتضمن ملخص عن أعداد القضاة بمختلف درجاتهم وتوزيعهم على المحاكم النظامية حيث بلغ حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير 225 قاضيا.

وفي هذا المجال فقد أنشئت غرفة اقتصادية في محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس بموجب نظام الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس رقم (2) لسنة 2022م وتعديلاته، بحيث تختص الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله بنظر قضايا محددة على سبيل الحصر من بينها الدعاوى المتعلقة بعقود الإنشاءات والمقاولات إذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة

ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، والأعمال المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكفالات المصرفية اذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، بالإضافة لاختصاصها بنظر الدعاوى الناشئة عن العقود التي تكون الحكومة أو إحدى مؤسساتها الرسمية أو العامة طرفا فيها وتزيد قيمة المطالبة في كل منها عن مائة ألف دينار أردني والدعاوى المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين التي تزيد قيمتها عن مئة ألف دينار. ودعاوى الإفلاس والتصفية والشركات والأوراق المالية وفقا للتشريعات النافذة.

وسيقوم مجلس القضاء الاعلى بالتوسع في مجال التخصص القضائي ضمن استراتيجة القضاء للاعوام القادمة ضمن خطة مدروسة تشمل إعداد قضاة متخصصين وتشكيل محاكم متخصصة حسب الحاجة وضمن الإمكانيات المتاحة إيمانا من المجلس أن التخصص يعطي القاضي ملكة ومكنه تجعله قادرا على سير أغوارها في مدة يسيرة وتمحيص سريع لها.

أشار التقرير في الباب الثاني إلى التفتيش القضائي حيث أنجزت الدائرة خلال سنة 2022 تقييم أداء 169 قاضيا و ورد إلى دائرة التفتيش القضائي 35 شكوى محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في حين بلغ المدور من السنة السابقة 15 شكوى، تم فصل 44 منها تراوحت توصيات المفتشين ما بين الحفظ والتنبيه وإحالة المشتكي للنيابة العامة والتوصية بعقد ورشات عمل، فيما بلغ عدد الملفات المحالة للمجلس التأديبي (2) قضية، وقد تلقت الدائرة 49 متابعة محالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى بينما بلغ عدد المتابعات المدورة من السنة السابقة 21 متابعة، فصل منها 56 ملفا وقد تنوعت التوصيات الصادرة فيها ما بين توجيه تنبيه أو إحالة الجهة المشتكية إلى النيابة العامة، أو حفظ الأوراق أو إصدار تعاميم أو أحاله لمجلس تأديبي.

وفي مجال التدريب القضائي فقد أولى مجلس القضاء الأعلى التأهيل والتدريب عناية خاصة من خلال إشراك السادة القضاة في دورات شاملة ومكثفة، حيث تم تنفيذ 18 برنامجا تدريبيا ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة القضاة وتسعة برامج تدريبية للموظفين الإداريين العاملين في المحاكم وفي دوائر المجلس نفذت جميعها من خلال المعهد القضائي الفلسطيني والذي قام أيضا بتصميم

وإنجاز سبع مواد تدريب إلكترونية بالإضافة إلى أربعة مناهج وهي العمليات البنكية، الحساب الجاري وحساب الضمان، الإفلاس التجاري والصلح الواقي من الإفلاس، الأوراق التجارية (الشيك والكمبيالة)، والأعمال والعقود التجارية، والمدنية ونزاعاتها والعقود التجارية وتفسيرها.

وعلى صعيد دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي الفلسطيني، فقد تم اختيار 22 طالبا ممن تنطبق عليهم الشروط كاملة، وتم اعتماد الخطة التدريسية، واختيار الهيئة التدريسية. ومن المقرر أن يباشر الطلاب دوام الفصل الأول من السنة الدراسية الأولى في بداية شهر كانون ثاني 2023

وأشار التقرير لإنجازات المكتب الفني حيث تم إجراء الدراسات وإبداء المطالعات المكتوبة على ملفات المحكمة العليا/ النقض وإرفاق السوابق القضائية ذات الموضوع قبل رفعها للهيئات القضائية بواقع (1511) مطالعة، وكذلك استخلاص المبادئ القانونية الواردة في أحكام الهيئة العامة، ونشرها على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، وطباعتها ورقيا وتوزيعها على الهيئات القضائية وكذلك المبادئ القانونية من أحكام محكمة النقض، ونشرها إلكترونيا على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، وكانت الحصيلة النهائية (273) مبدأ.

وعلى صعيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية فقد اسهمت بشكل لافت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية، وتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، فقد بلغ إجمالي عدد الطلبات الإلكترونية المقدمة إلى دوائر التنفيذ 360,955 طلب بالإضافة إلى حوسبة إيصالات الإيرادات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان، وتطوير وتطبيق ومتابعة نظام الحوالات البنكية الإلكترونية والذي أصبح بديلا عن نظام الشيكات الورقية في دوائر التنفيذ وذلك فيما يخص الأمانات، ومتابعة نظام تسديد مخالفات السير من خلال منظومة الدفع الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للخدمات الإلكترونية الحكومية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستكمال العمل على الربط مع وزارة الاقتصاد الوطني من

أجل الحصول على السجلات الإلكترونية للشركات والسجل التجاري والسجل الفردي وإدماجها في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.

وعلى صعيد إدارة المشاريع، فقد تم انجاز عدد من المشاريع التطويرية الخاصة بالسلطة القضائية على الصعيدين، مشاريع التطوير المؤسسي ومشاريع البنية التحتية، حيث كان معظم هذه المشاريع بالتعاون مع الشركاء الدوليين الداعمين للسلطة القضائية ومؤسسات قطاع العدالة.

وكان من أبرز هذه المشاريع، استلام وتشغيل مجمع محاكم الخليل والانتقال اليه بداية عام 2022، اضافة الى توسعة وتطوير طابق اضافي لمحكمة صلح حلحول، واستئجار وتأثيث مبنى جديد لمحكمة صلح طوباس والانتقال اليه وتشغيله، اضافة الى تأهيل قسم مخصص للنظر في قضايا العنف ضد المرأة في محكمة بداية نابلس، والسعي نحو تطوير دوائر التبليغات في المحاكم من خلال تزويد المحاكم بعدد آخر من الدراجات الكهربائية والنارية لزيادة كفاءة عمل دوائر التبليغات وتسريع عملية التقاضي، اما على صعيد التطوير المؤسسي، فقد تم تنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية المتخصصة للسادة القضاة وموظفي السلطة القضائية بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مساهمة في التحول الرقمي لخدمات القضاء لتسهيل وصول المواطنين لخدمات العدالة.

وتضمن التقرير كذلك أعداد وتصنيفات الكادر الإداري في مجلس القضاء الأعلى وفي المحاكم والإيرادات، حيث بين التقرير أن أعداد الإداريين بلغ(1097) موظف، وكان من أهم إنجازات إدارة الموارد البشرية استكمال الهيكل التنظيمي الجديد لجميع المستويات الإدارية في محاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى، واعتماده من الجهات المختصة. وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي بالهيكل التنظيمي الجديد واعتمادها.، يضمن هذا الإنجاز أن جميع الموظفين لديهم وصف وظيفي ومسؤوليات واضحة. يحدد كل وصف وظيفي مهام وواجبات الوظيفة، بالإضافة إلى المؤهلات والمهارات اللازمة.، و يعد وجود توصيف وظيفي واضح أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على مستوى عال من الأداء داخل المجلس والقضاء. كما يضمن أن يفهم الموظفون أدوارهم ومسؤولياتهم، مما قد يؤدي إلى تحسين الرضا الوظيفي والأداء.

ومـن جانـب الإيـرادات، فقـد بلغـت ايـرادات مجلـس القضـاء الأعلـى فـي العـام 2022، (60,646,114,5 مليـون شـيكل).

وأخيـرا تنـاول التقريـر المعيقـات التـي تعتـرض عمـل المجلـس والمحاكـم ومـن أبرزهـا أن العديـد مـن مبانـي المحاكـم غيـر مؤهلـة لعمليـة التقاضـي وبخاصـة مجمـع المحاكـم فـي مدينـة رام اللـه والحاجـة لانشـاء مبنـى لمحكمـة اسـتئناف نابلـس واسـتئناف الخليـل ومبنـى لمحكمـة بدايـة بيـت لحـم وتأهيـل وتوسـعة عـدد مـن المبانـي الاخـرى وبخاصـة محكمـة نابلـس واريحـا، بالإضافـة إلـى النقـص فـي عـدد القضـاة والإداريـين وضعـف الموازنـة المخصصـة للسـلطة القضائيـة وعـدم تحسـين رواتـب القضـاة منـذ العـام 2002 والحاجـة لإدخـال تعديـلات علـى التشـريعات الإجرائيـة، وبيـن التقريـر أبـرز التطلعـات المسـتقبلية للسـلطة القضائيـة.

الباب الأول

أولاً: التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الاعلى

تختص وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى بوضع الخطوط العامة للخطة الاستراتيجية لمجلس بناء على توجهات مجلس القضاء الأعلى، وتنسيق الخطط التشغيلية بناء على أولويات العمل في الإدارات والمحاكم، كما تقوم بإدارة المشاريع والتواصل مع المانحين ومؤسسات قطاع العدالة والجهات ذات الصلة، وقياس مؤشرات التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية لمجلس القضاء الأعلى.

حيث سعى مجلس القضاء الأعلى خلال العام 2022 من خلال خطته السنوية، إلى تنفيذ البرامج والمشاريع التطويرية الشاملة لجميع نواحي العمل المؤسسي، وذلك استنادا إلى الخطة الاستراتيجية للمجلس للأعوام 2022-2026، وانسجاماً مع خطة قطاع العدالة المحدثة 2021-2023، لتحقيق رؤيته وسألته الساميتين.

الرؤيا

« قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته، ليعزز العدل و المساواة و سيادة القانون».

الرسالة

« إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام ألقضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار وامن المجتمع الفلسطيني».

حيث ركزت الخطة التنفيذية للعام 2022 على المحاور التالية:

- تعزيز ثقة المواطنين بالقضاء
- زيادة كفاءة عملية التقاضي
- تسهيل وصول المواطنين للقضاء

- مراجعة واقتراح التشريعات المعززة لإستقلال القضاء
- دعم مأسسة المعهد القضائي والارتقاء بمستوى التعليم القانوني والممارسة العملية للقانون.
- تطوير مناهج وبرامج التدريب
- تدريب العاملين في القضاء
- تطوير وتفعيل برنامج الدبلوم القضائي
- تفعيل وتعزيز دور المكتب الفني
- تعزيز دور التفتيش القضائي
- تعزيز الدور الرقابي على السجون ومراكز التوقيف
- تطوير وموائمة مجمعات ومباني المحاكم لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاملين وتحافظ على هيبة القضاء
- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
- تطوير وتحديث نظام الامن والسلامة العامة في المحاكم
- تطوير المشاريع وتجنيد الأموال
- تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية
- تحقيق التميز التشغيلي

وبناء على المحاور السابقة، فقد تم العمل بالشراكة مع عدد من مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الدولية الصديقة من أجل المضي قدما في تنفيذ كافة المشاريع والبرامج الواردة في الخطة التنفيذية، المستندة إلى الرؤيا التطويرية لمجلس القضاء الأعلى.

حيث عملت إدارات ووحدات مجلس القضاء الأعلى بجهد مضاعف كل حسب اختصاصه ومجال عمله، من أجل الوصول إلى نتائج متميزة على المستوى التطويري والمؤسسي.

ثانيا: قضاة المحاكم (الكادر القضائي)

سعى مجلس القضاء الأعلى دوماً إلى زيادة عدد السادة القضاة لسد النقص الواضح في اعدادهم، ولتحقيق احدى الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في توفير العدد المناسب من القضاة لنظر الملفات القضائية والحد من الاختناق القضائي، كذلك لمواكبة المؤشرات الدولية في اعداد القضاة الواجب توفرها لكل عدد معين من السكان، وقد بلغ عدد السادة القضاة بتاريخ 31/12/2022 (225) قاضياً.

أولاً: التعيينات القضائية

	الدرجة القضائية	عدد القضاة المعينين
.1	قضاة بداية	1
.2	قضاة صلح	13
	المجموع	14

ثانياً: القضاة العاملون

عدد القضاة الإجمالي (225) قاضٍ، منهم (197) يعملون في الهيئات القضائية في درجات المحاكم المختلفة (الصلح والبداية والاستئناف والنقض/ العليا) ما نسبته 87.5% من عدد القضاة الاجمالي، أما باقي القضاة وعددهم (28) قاضياً ونسبتهم 12.5% فيعمل (26) منهم في اعمال أخرى في الأمانة العامة، والتفتيش القضائي، والمعهد القضائي، والمكتب الفني، ومحاكم التسوية، وقاضٍ في إجازة خارجية بدون راتب وقاضٍ في إجازة حتمية، ومن الجدير بالذكر بأن عدد السادة القضاة العاملون من حيث النوع الاجتماعي ينقسمون الى (156) ذكور و (41) اناث، حسب الشكل التالي:

عـدد القضـاة العامليـن فـي المحاكم النظامية فـي الضفة الغربية ، 2022

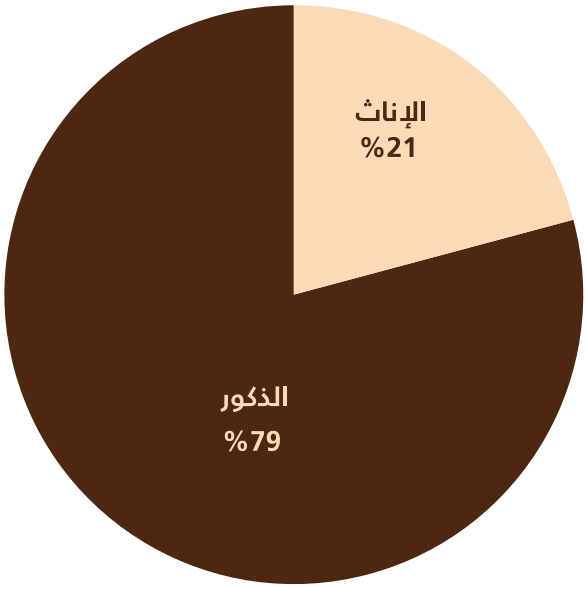

السـادة القضاة حسـب مكان العمل

الدرجة القضائية	العاملون	التفتيش القضائي	الأمانة العامة	المعهد القضائي	إجازة بدون راتب	إجازة حتمية	التسوية	المكتب الفني	المجموع
الصلح	70	-	-	-	-	-	4	-	74
البداية	70	1	-	-	1	1	6	1	80
الاستئناف	32	2	1	-	-	-	5	1	41
العليا	25	3	-	1	-	-	-	1	30
المجموع	197	6	1	1	1	1	15	3	225

ثالثاً: انتهاء الخدمة

بلغ عدد السادة القضاة الذين انتهت خدمتهم خلال العام 2022 (16) قاضياً، وذلك على النحو التالي:

	سبب انتهاء الخدمة	العدد
.1	الانتقال للعمل لدى المحكمة الإدارية العليا	4
.2	الانتقال للعمل لدى المحكمة الإدارية	2
.3	الإحالة للتقاعد المبكر بقرار من المجلس	2
.4	الاستقالة	2
.5	محال للاستيداع	6
	المجموع	16

«ومن الملاحظ بأن عدد القضاة أقل بكثير من العدد المطلوب مقارنة بالعبء القضائي الحالي، وبالنظر الى حجم القضايا الواردة والمدورة أو حجم السكان، مما يعني أن المجلس بحاجة الى مضاعفة عدد القضاة للوصول الى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات التقاضي بكفاءة وفاعلية من خلال زيادة نسب الفصل في الدعاوى، وتسهيل الوصول الى العدالة الناجزة في وقت زمني معقول».

ثالثا: اعمال المحاكم النظامية

يتناول هذا المحور الإضاءة على أعمال كافة المحاكم النظامية خلال هذا العام، مع قاعدة بيانات إحصائية تفصيلية عن أعمالها، ابتداء من محاكم الدرجة الأولى (محاكم الصلح ومحاكم البداية)،ومحاكم الدرجة الثانية (محاكم الاستئناف)، إنتهاء بالمحكمة العليا (محكمة النقض) ولا بد من الإشارة هنا إلى أن محكمة النقض وهي المحكمة التي تقف على قمة الهرم القضائي النظامي في دولة فلسطين، هذا بالإضافة إلى المحاكم الخاصة والمشّكلة من قضاة نظاميين من كادر السلطة القضائية، ينتدبهم مجلس القضاء الأعلى لإشغال المراكز القضائية وفق أحكام قانون السلطة القضائية والقوانين الخاصة المنظمة لعمل واختصاصات تلك المحاكم.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمحاكم النظامية

المنهجية المعتمدة في التقرير والمؤشرات الإحصائية وطريقة احتسابها:

لقد تم إعداد هذا التقرير من خلال بيانات المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى خلال عام 2022

وفقا للمؤشرات الإحصائية التالية:

لقد تم إعتماد منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها في إعداد هذا التقرير، سواء من حيث مصادر البيانات الإحصائية، ومطابقتها مع الأعداد الفعلية في المحاكم، ولقد تم التعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة والتي تم إعتمادها في التقرير وطرق احتسابها:

مؤشر المدور الحالي: ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة الحالية، ويتم تدويرها، ويحتسب عادة (مجموع الدعاوى المدورة والواردة خلال السنة – الدعاوى التي يتم فصلها خلال السنة).

مؤشر عدد القضاة، أو عدد الهيئات القضائية حسب المحكمة:

واحتسب هذا المؤشر، من واقع البيانات المعتمدة من قاعدة بيانات الموارد في الأمانة العامة في مجلس القضاءالأعلى.

واحتسب مجموع عدد القضاة من واقع بيانات الأمانة العامة في مجلس القضاء الأعلى.

مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى بمختلف أنواعها التي تسجل في المحاكم يوميا، ويتم توزيعها على الهيئات القضائية للنظر فيها، وذلك باستثناء الدعاوى المسجلة لدى دوائر التنفيذ ومحاكم الهيئات المحلية وقضايا المرور (مخالفات السير)، وقضايا محكمة إستئناف ضريبة الدخل ، والمحاكم الجمركية.

مؤشر الدعاوى المفصولة خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاض، وتجمع على مستوى كل محكمة سنويا وشهريا.

مؤشر مجموع الدعاوى (المدور السابق والوارد) : تحتسب الدعاوى المدورة والواردة سنويا لكل قاض على مستوى المحكمة وتجمع وتحتسب على أساس (الدعاوى الواردة خلال السنة + الدعاوى المدورة من السنة السابقة).

مؤشر نسبة الدعاوى المفصولة الى الوارد (مؤشر الإنجاز):

يقيس هذا المؤشر نسبة أداء مجموع أعمال قضاة المحاكم سنويا، ويحتسب رياضيا ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى الواردة) ×100 ويحتسب أيضا مؤشر الإنجاز بطريقة مختلفة ويساوي .

(عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى المدورة والواردة) ×100.

مؤشر نسبة التغيير (الإرتفاع أو الإنخفاض) في الدعاوى الواردة السنوية:

ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى الواردة سنة 2022 – الدعاوى الواردة سنة 2021) ÷ (الدعاوى الواردة سنة 2021) ×100.

مؤشر نسبة (الإرتفاع أو الإنخفاض) في الدعاى المفصولة سنويا:

ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى المفصولة عام 2022 – الدعاوى سنة 2021) ×100.

اعمال المحاكم لسنة 2022:

أولا:الوارد:

ورد لجميع المحاكم خلال العام 2022 (101,122) دعوى موزعة على النحو التالي:

أ- بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الدرجة الأولى (**93483**) دعوى تشكل ما نسبته **92.4%** من الوارد الكلي، وكان نصيب محاكم الصلح (57.5%) منها، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية وحصلت على (21.8%)، و جاءت في المرتبة الثالثة محاكم الاحداث و التسوية بنسبة (20.5%).

ب- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محاكم الدرجة الثانية (4710) طعنا، وتشكل ما نسبته 4.6% من الوارد لجميع المحاكم.

ج- بلغ عدد الطعون الواردة الى محكمة النقض (2929) طعنا، وتشكل ما نسبت 3% من الوارد الكلي.

ثانيا:المفصول:

أما على مستوى الفصل، فقد فصلت جميع المحاكم خلال العام (82878) دعوى موزعة على النحو التالي:

1-بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم الدرجة الأولى (74953) دعوى، وتشكل ما نسبته 90.4% من مجموع المفصول.

وكانت أعلى نسبة فصل لدى محاكم الصلح وبلغت 60%، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية بنسبة 22%.

2- بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الدرجة الثانية (4494) دعوى، وتشكل ما نسبته 5.4% من مجموع المفصول الكلي.

4-بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محكمة النقض (3431) دعوى وتشكل ما نسبته 4% من مجموع المفصول.

ثالثا المدور:

بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى كافة المحاكم في نهاية العام 2022 (121356) دعوى موزعة على النحو التالي:

1-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الأولى (115025) دعوى، وتشكل ما نسبته 94.7 % من المدور.

2-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الثانية (3536) دعوى، وتشكل ما نسبته 3% من المدور.

3-بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محكمة النقض (2795) دعوى، وتشكل ما نسبته 2.3% من المدور.

ويبين الجدول الاحصائي رقم (1) من الملاحق أعمال جميع المحاكم بمختلف درجاتها، من حيث عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2022 مقارنة بأعمال المحاكم لعام 2021.

ويظهر الشكل رقم (1) التغيير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام 2022 بالمقارنة مع 2021.

الشكل رقم (1)

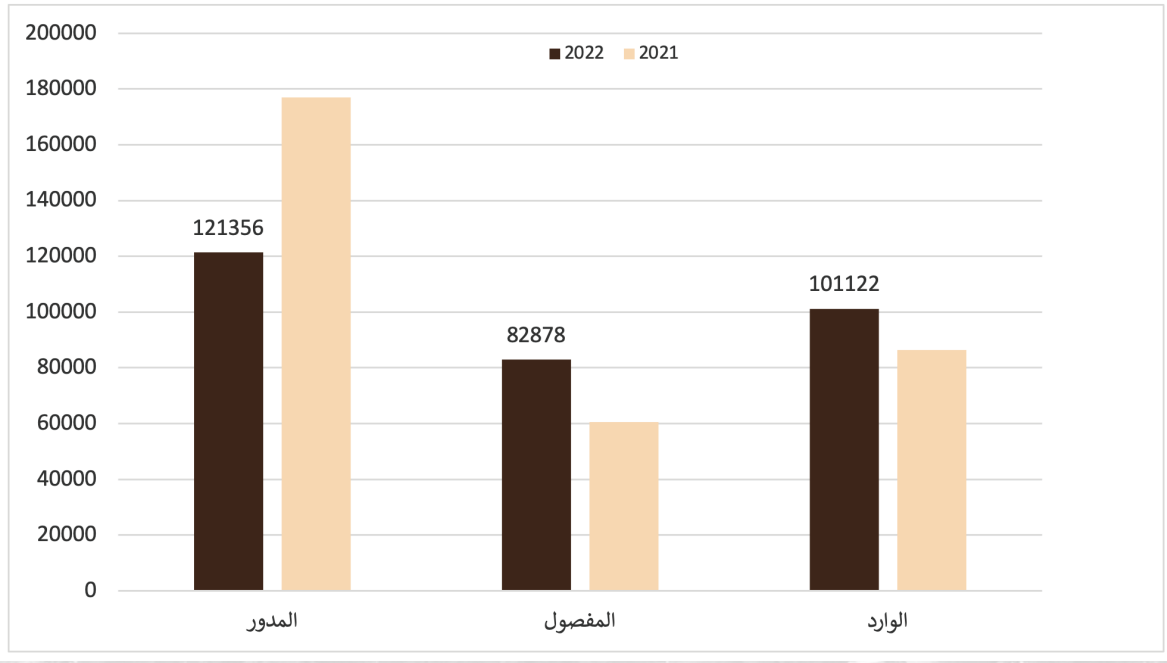

ولقد سجلت المحاكم إرتفاعاً في نسبة الفصل إلى مجموع (المدور والوارد)، بنسبة 8.1% مقارنة بعام 2021، حيث بلغت نسبة الفصل إلى المجموع 40.6%، ليبقى لدى المحاكم ما نسبته 59.4% من المجموع وعدده (121356) دعوى، كما وبلغت نسبة الفصل على الوارد لدى جميع المحاكم 82%، فتكون المحاكم بذلك لم تتمكن من فصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام، ونقصا عنه مانسبته 18% من المدور السابق مما أدى زيادة المتراكم.

الشكل رقم(2) يوضح نسبة الإنجاز (الفصل إلى المجموع المدور والوارد) لدى جميع المحاكم لسنة 2022، ونسبة الفصل في جميع المحاكم بالمقارنة الى الوارد.

الشكل رقم(2)

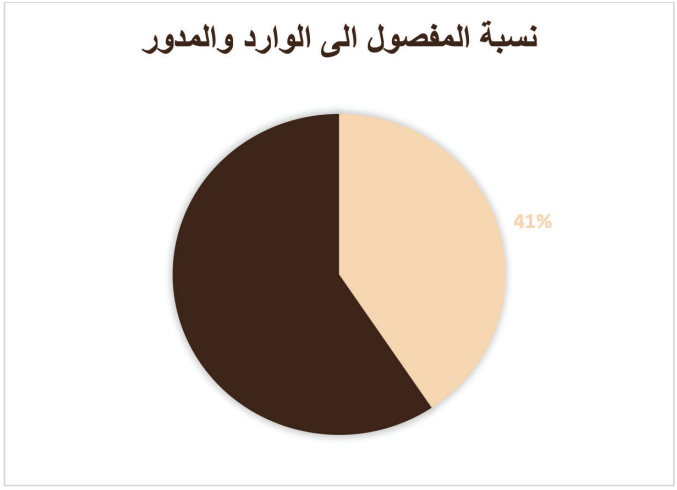

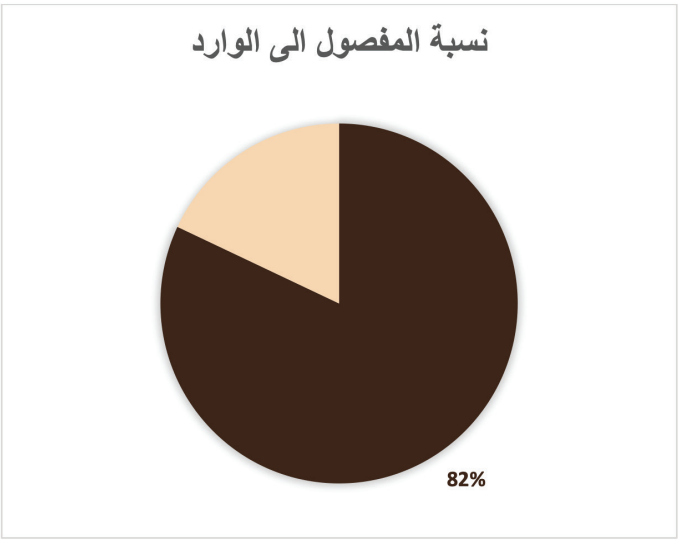

اولا: اعمال محكمة النقض:

ورد إلى محكمة النقض (2929) دعوى وطلب، بنسبة زيادة 14% عن عام 2021، وبلغ عدد الدعاوى المدنية الواردة (1538) دعوى و311)) طلب مدني، وعدد الدعاوى الجزائية(769) دعوى و(311) طلب جزائي.

وقد فصلت المحكمة (3431) دعوى منها (1971) دعوى مدنية و(804) دعوى جزائية و(346) طلب جزائي و(310) طلب مدني.

وبلغ عدد المدور الحالي لدى المحكمة (2795) دعوى منها (2601) دعوى مدنية، و(140) دعوى جزائية، و(2) طلبات جزائية، و(52) طلب مدني.

وقد حققت المحكمة تقدما على مستوى الفصل إلى الوارد بلغت 117.1%، وبذلك يتبقى لدى المحكمة (2795) دعوى، وتشكل ما نسبته 55% من المجموع.

الشكل رقم (3)

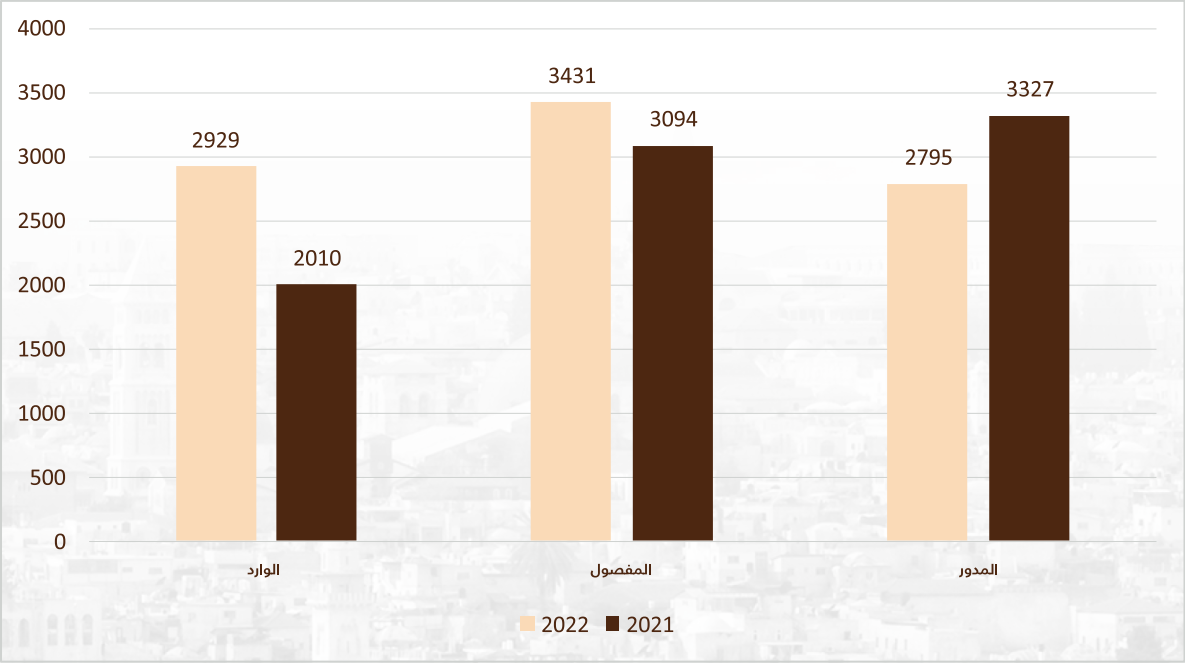

ومن جهة أخرى، بلغ عدد الطلبات المسجلة لدى محكمة النقض،(622) طلب بنسبة زيادة 161% مقارنة مع عام 2021، منها (311) طلبا مدنيا، و(311) طلبا جزائيا.

المكتب الفني:

يتولى المكتب الفني تقديم الدعم القانوني والفني والإداري للمحكمة العليا/ محكمة النقض ومحاكم الاستئناف من حيث تصنيف القضايا والطلبات الواردة للمحاكم لتوزيعها على الغرف القضائية وتزويد الغرف القضائية بما يلزم من التشريعات والسوابق القضائية المتعلقة بكل قضية حسب طبيعتها وخلاصة بموضوعها وإعداد أي دراسات أو أبحاث قانونية تحتاجها الغرف القضائية واستخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا محكمة النقض وتحليل السوابق القضائية وتقديم المطالعات والدراسات اللازمة بشأنها والعديد من المهام الأخرى الواردة في التعليمات الصادرة بخصوص اختصاصات المكتب الفني ومن أهمها دراسة كافة الطعون المقدمة للمحكمة العليا/ محكمة النقض ومحاكم الاستئناف وفحص الجوانب الشكلية في اللوائح والتحقق من صحة استيفاء الرسوم وتصنيف الدعاوى

إنجازات المكتب الفني

أهم إنجازات أقسام المكتب الفني المحققة خلال العام 2022 نستعرضها وفقا للآتي:

- استخلاص المبادئ القانونية الواردة في أحكام الهيئة العامة، ونشرها على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، وطباعتها ورقيا وتوزيعها على الهيئات القضائية.
- استخلاص المبادئ القانونية من أحكام محكمة النقض، ونشرها إلكترونياً على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى، وكانت الحصيلة النهائية (273) مبدأ.
- إبداء المطالعات المكتوبة على ملفات المحكمة العليا/ النقض، من حيث استيفاؤها لشرائطها الشكلية والإجرائية وإبداء الرأي وطرح التوصية اللازمة، وإرفاق السوابق القضائية ذات الموضوع قبل رفعها للهيئات القضائية بواقع (1511) مطالعة.
- دمج القرارات بقوانين المعدلة للقوانين ونشرها على البوابة الإلكترونية للمكتب الفني على موقع مجلس القضاء الأعلى.
- إعداد التقارير الشهرية التي تبين إنجازات المحاكم الشهرية بواقع (12) تقريرا.

ثانيا: أعمال محاكم الدرجة الثانية

- **محاكم الاستئناف وعددها 3 محاكم**
- **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية وعددها 8 محاكم**

حيث ورد خلال العام 2022 لجميع محاكم الاستئناف، ومحاكم البداية بصفتها الاستئنافية (16,292) طعناً، تم فصل (15,987) طعنا بنسبة فصل تصل الى 98.1% مقارنة مع عدد الطعون الواردة.

- **محاكم الاستئناف**

حقوق وجزاء

بلغ وارد محاكم الإستئناف للعام 2022 من الطعون ما مجموعه (4710) طعنا، منها (3835) طعنا حقوقيا، و(875) طعنا جزائيا موزعة على النحو التالي:

1- بلغ وارد محكمة استئناف القدس (1303) طعنا، وتشكل ما نسبته 27.7% من المجموع وكان منها (987) طعنا مدنيا، و(316) طعنا جزائيا.

2-بلغ وارد محكم استئناف الخليل (1754) طعنا، وتشكل ما نسبته37.3 % من المجموع وكان منها (1538) طعنا مدنيا و(216) طعنا جزائيا.

3-بلغ وارد محكم استئناف نابلس (1653) طعنا، وتشكل ما نسبته 35% من المجموع وكان منها (1310) طعنا مدنيا و(343) طعنا جزائيا.

في حين بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع محاكم الإستئناف (4494) دعوى، وفق التفصيل التالي:

- بلغ فصل محكمة إستئناف القدس (6221) دعوى، وتشكل ما نسبته 3.72% من المجموع، وكان منها (319) دعوى حقوقية، (313) دعوى جزائية.
- بلغ فصل محكمة إستئناف الخليل (0061) دعوى، وتشكل ما نسبته 7.53% من المجموع، وكان منها (8431) دعوى حقوقية، و(252) دعوى جزائية.
- بلغ فصل محكمة إستئناف نابلس (8661) دعوى، وتشكل ما نسبته 73% من المجموع، وكان منها (7221) دعوى حقوقية، و(144) دعوى جزائية.

أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى جميع محاكم الإستئناف (3320) دعوى، موزعا على النحو التالي:

- بلغ مدور محكمة إستئناف القدس (910) دعوى، وتشكل ما نسبته 25.7% من المجموع، وكان منها (718) دعوى حقوقية، و(192) دعوى جزائية.
- بلغ مدور محكمة استئناف الخليل (1111) دعوى، وتشكل ما نسبته 24.7% من المجموع، وكان منها (1034) دعوى حقوقية، و(77) دعوى جزائية.
- بلغ مدور محكمة استئناف نابلس (1515) دعوى، وتشكل ما نسبته 42.8% من المجموع، وكان منها (1339) دعوى حقوقية، و(176) دعوى جزائية.

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد بشكل عام لدى محاكم الاستئناف (95.4%)، أي أن المحاكم لم تفصل ما يعادل الوارد اليهما خلال العام ما نسبته 4.6%، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور (56.0%)، وتكون بذلك قد ارتفعت النسبة على مستوى نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور بنسبة 14% مقارنة بعام 2021. كما هو مبين في الجدول رقم (4) من الملاحق.

ويظهر الشكل رقم (4) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأستئناف في العام 2022 بالمقارنة مع عام 2021.

الشكل رقم (4)

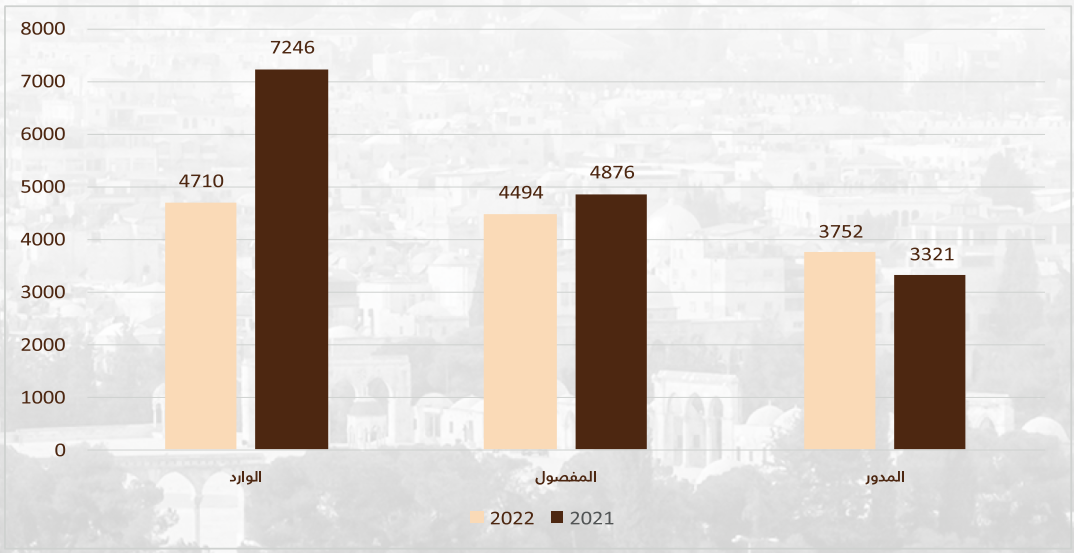

ثالثا: أعمال محاكم البداية(كإختصاص إبتدائي وإستئنافي)

قبل استعراض نتائج اعمال محاكم البداية لابد من الاشارة انه وفي بدايات العام 2022 أنشئت غرفة اقتصادية في محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس بموجب نظام الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس رقم (2) لسنة 2022م وتعديلاته، بحيث تختص الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله بنظر قضايا محددة على سبيل الحصر من بينها الدعاوى المتعلقة بعقود الإنشاءات والمقاولات إذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، والأعمال المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكفالات المصرفية اذا ازدادت المطالب في كل منها على مائة ألف دينار أو ما يعادلها قانوناً، بالإضافة لاختصاصها بنظر الدعاوى الناشئة عن العقود التي تكون الحكومة أو إحدى مؤسساتها الرسمية أو العامة طرفا فيها وتزيد قيمة المطالبة في كل منها عن مائة ألف دينار أردني والدعاوى المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين التي تزيد قيمتها عن مئة ألف دينار. ودعاوى الإفلاس والتصفية والشركات والأوراق المالية وفقا للتشريعات النافذة.، وقد جرى احالة العديد من الدعاوى الاقتصادية المتخصصة اليها منذ باكورة عملها ضمن سجل خاص ، كما تم الفصل في العديد من الدعاوى الاقتصادية المحالة اليها .

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم البداية وعددها ثمانية محاكم (20486) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى المدنية والجزائية الجنحوية، والطعون الواردة على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ وبنسبة ازدياد 50 % عنه في العام 2021، وفق التفصيل التالي:

أولا: محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

حيث بلغت الطعون الإستئنافية الواردة على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ (11582) طعنا، وتشكل ما نسبته56.5% وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

1-محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية (2640) طعنا.

2-محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية (2574) طعنا.

3-محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية (2406) طعنا.

4-محكمة بداية اريحا بصفتها الاستئنافية (326) طعنا.

5-محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية (960) طعنا.

6-محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية (1216) طعنا.

7-محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية (945) طعنا.

8-محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية (515) طعنا.

ثانياً: محاكم البداية بصفتها الابتدائية

1) دعاوى البداية (حقوق) بلغت(7501) دعوى وتشكل ما نسبته 36.6%، وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله (1959) دعوى.
- محكمة بداية نابلس (1714) دعوى.
- محكمة بداية الخليل (1317) دعوى.
- محكمة بداية اريحا (188) دعوى.
- محكمة بداية بيت لحم (543) دعوى.
- محكمة بداية جنين (979) دعوى.
- محكمة بداية طولكرم (548) دعوى.
- محكمة بداية قلقيلية (253) دعوى.

2) الدعاوى الجزائية (الجنائية) وبلغت (1403) دعوى،وتشكل ما نسبته 7% وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله (430) دعوى.

- محمة بداية نابلس (250) دعوى.
- محكمة بداية الخليل (212) دعوى.
- محكمة بداية اريحا (124) دعوى.
- محكمة بداية بيت لحم (107) دعوى.
- محكمة بداية جنين (86) دعوى.
- محكمة بداية طولكرم (80) دعوى.
- محكمة بداية قلقيلية (76) دعوى.

أما على مستوى الدعاوى المفصولة، فقد بلغ عدد الدعاوى المفصولة في جميع محاكم البداية (18539) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية (الجنحوية) والطعون على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ وبنسبة زيادة 42.5 % عنه في عام2021، وفق التفصيل التالي:

أولا: محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

حيث بلغت الطعون الإستئنافية المفصولة (11439) طعنا وتشكل ما نسبته47.5%،وكان توزيع الفصل على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية (2674) طعنا.
- محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية (2679) طعنا.
- محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية (2192) طعنا.
- محكمة بداية اريحا بصفتها الاستئنافية (330) طعنا.
- محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية (990) طعنا.
- محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية (1133) طعنا.
- محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية (914) طعنا.
- محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية (527) طعنا.

ثانياً: محاكم البداية بصفتها الابتدائية

1) دعاوى الحقوق: بلغت (6213) دعوى، وتشكل ما نسبته 33.5 %، وكان توزيع الفصل من هذه الدعاوى على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله (1874) دعوى.
- محكمة بداية نابلس (1222) دعوى.
- محكمة بداية الخليل (1134) دعوى.
- محكمة بداية اريحا (104) دعوى.
- محكمة بداية بيت لحم (474) دعوى.
- محكمة بداية جنين (783) دعوى.
- محكمة بداية طولكرم (332) دعوى.
- محكمة بداية قلقيلية (290) دعوى.

2) الدعاوى الجزائية (الجنائية): وبلغت (1067) دعوى وتشكل ما نسبته 7.5% وكان توزيع الفصل فيها على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله (284) دعوى.
- محكمة بداية نابلس (101) دعوى.
- محكمة بداية الخليل (156) دعوى.
- محكمة بداية اريحا (37) دعوى.
- محكمة بداية بيت لحم (62) دعوى.
- محكمة بداية جنين (75) دعوى.
- محكمة بداية طولكرم (82) دعوى.
- محكمة بداية قلقيلية (72) دعوى.

وكان أعلى فصل في عدد الدعاوى الجزائية الجنائية لدى محكمة بداية رام الله، حيث بلغ الفصل فيها (284) دعوى، بنسبة 66%، تلتها محكمة بداية الخليل حيث بلغ الفصل (156) دعوى، بنسبة 73.6%.

أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة في جميع محاكم البداية (26752) دعوى بما في ذلك الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية الجنحوية، وبنسبة ازدياد 8% عما كان عليه في عام 2021 وذلك على النحو التالي:

أولا: محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

حيث بلغ عدد المدور من الطعون الإستئنافية (3998) طعنا بنسبة 14.9% من المجموع، وكان توزيع المدور على محاكم البداية بصفتها الاستئنافية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية (827)طعنا.
- محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية (877) طعنا.
- محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية (1252) طعنا.
- محكمة بداية اريحا بصفتها الاستئنافية (68)طعنا.
- محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية (273) طعنا.
- محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية (472) طعنا.
- محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية (178).
- محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية (51) طعنا.

ثانياً: محاكم البداية بصفتها الابتدائية

1) الدعاوى الحقوقية: حيث بلغ المدور من الدعاوى البدائية الحقوقية (17925) دعوى بنسبة 67% وكان توزيع المدور على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله (5128) دعوى.
- محكمة بداية نابلس(4026) دعوى.
- محكمة بداية الخليل (3637) دعوى.

- محكمة بداية أريحا (364) دعوى.
- محكمة بداية بيت لحم (1570) دعوى.
- محكمة بداية جنين (1641) دعوى.
- محكمة بداية طولكرم (1102) دعوى.
- محكمة بداية قلقيلية (457).

2) الدعاوى الجزائية (الجنائية): حيث بلغ المدور من الدعاوى الجزائية (4829) دعوى بنسبة 18%، وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو التالي:

- محكمة بداية رام الله (1446) دعوى.
- محكمة بداية نابلس (1056) دعوى.
- محكمة بداية الخليل (822) دعوى.
- محكمة بداية اريحا (376) دعوى.
- محكمة بداية بيت لحم (348) دعوى.
- محكمة بداية جنين (258) دعوى.
- محكمة بداية طولكرم (376) دعوى.
- محكمة بداية قلقيلية (198) دعوى.

وكان أعلى مدور في الدعاوى الجزائية (الجنائية) لدى محكمة بداية رام الله (1446) دعوى بنسبة 5.4% من مجموع المدور الكلي لمحاكم البداية، في حين كان أقل مدور لدى محكمة بداية قلقيلية (198) دعوى بنسبة0.07 %، ويبين الشكل رقم (5) توزيع المدور لدى محاكم البداية.

الشكل رقم (5)

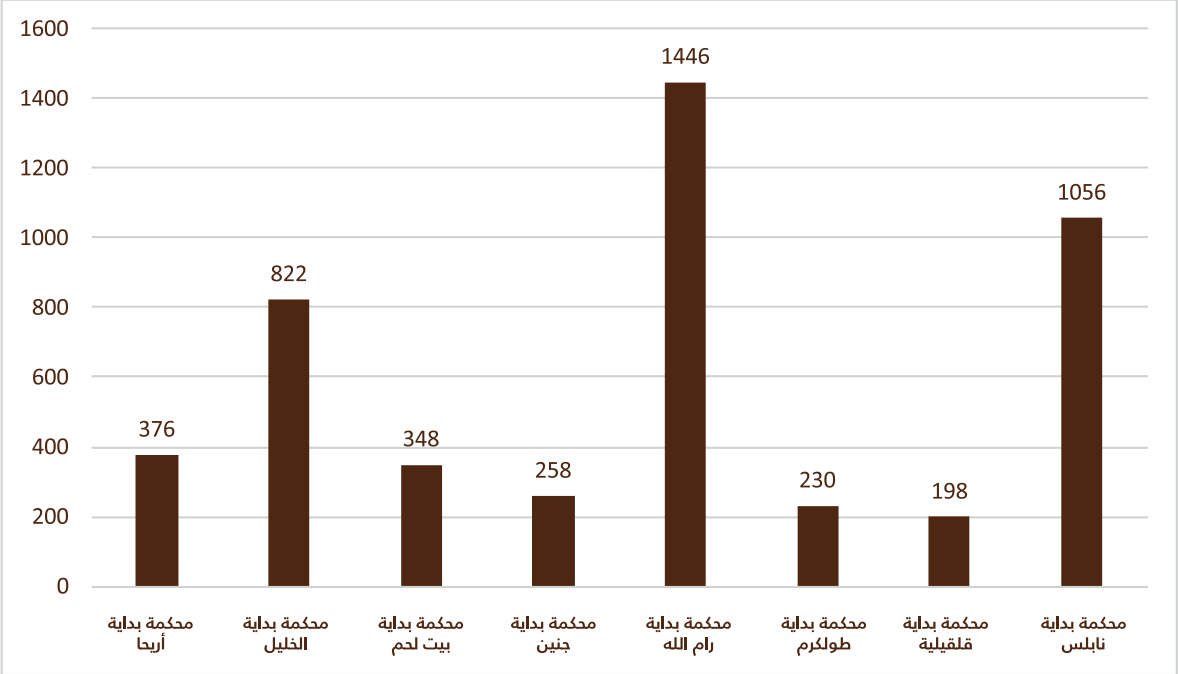

كما وبلغت نسبة الفصل الى الوارد في جميع محاكم البداية 90.5%، أي أن المحاكم لم تقم بفصل كامل الدعاوى الواردة اليها، مما أدى الى زيادة المتراكم، وبذلك يصبح المتراكم أي المدور (26752) دعوى وفق ما هو موضح في الجدولين الاحصائيين رقم (4) ورقم (5) من الملاحق، ويظهر الشكل رقم (5) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم البداية في عام 2022 مقارنة بالعام 2021.

كما ويظهر الشكل رقم (6) نسبة الفصل إلى الوارد، ويشير كذلك إلى مجموع المدور والوارد لدى محاكم البداية حسب الاختصاص.

الشكل رقم (6)

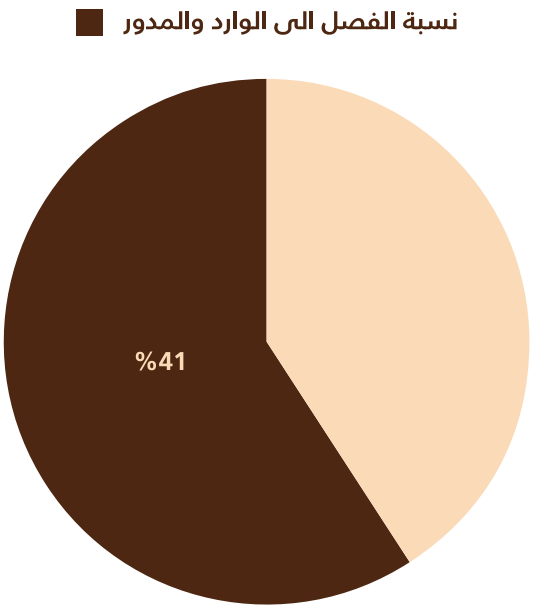

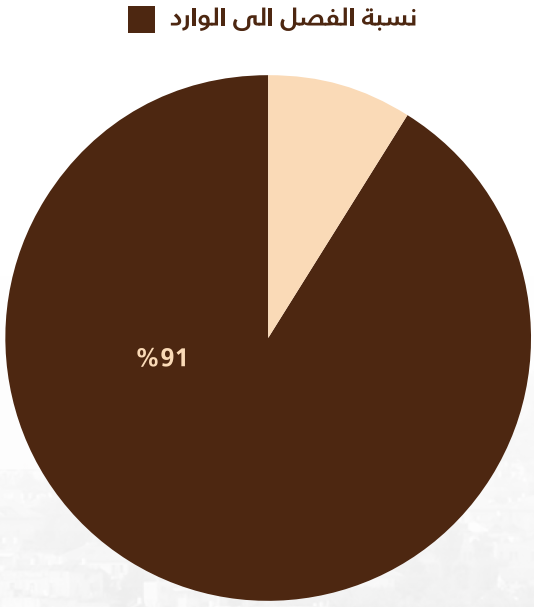

وبلغ حجم الوارد الى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية (11582) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى البداية بصفتها الاستئنافية عام 2022 (11439) و هو ما يشكل نسبته 47.5% من مجموع المفصول في محاكم البداية وما يشكل 98.8% من الوارد المفصول لاستئناف التنفيذ، في حين بلغ المدور الحالي (3998) دعوى.

أما على مستوى معدل مدة التقاضي لدى كافة محاكم البداية ،في (9873) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (60) يوما، في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى

والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل المبين أدناه.

وقد تفاوت معدل مدة التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل رقم (7)

الشكل رقم (7)

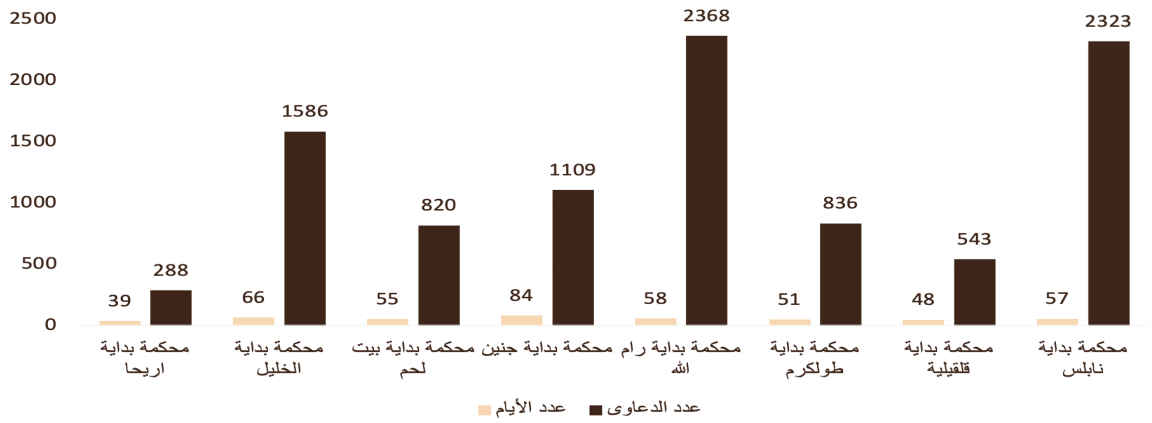

أولا : معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الدعاوى الجزائية الجنحوية:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في (8219) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (48) يوما، في مرحلة التحضير، والنظر في الدعوى والفصل فيها، على النحو المبين في الشكل رقم (9):

الشكل رقم (9)

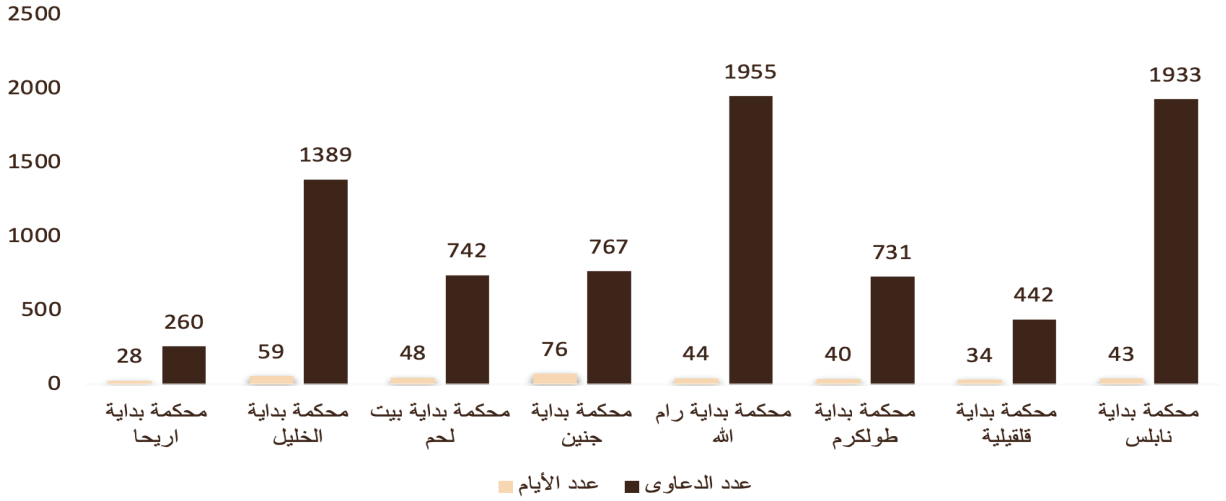

ثانيا:معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – الدعاوى الحقوقية:

لقد بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في الدعاوى الحقوقية في (1540) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (116) يوما، في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، على النحو المبين في الشكل رقم (11):

الشكل رقم (11)

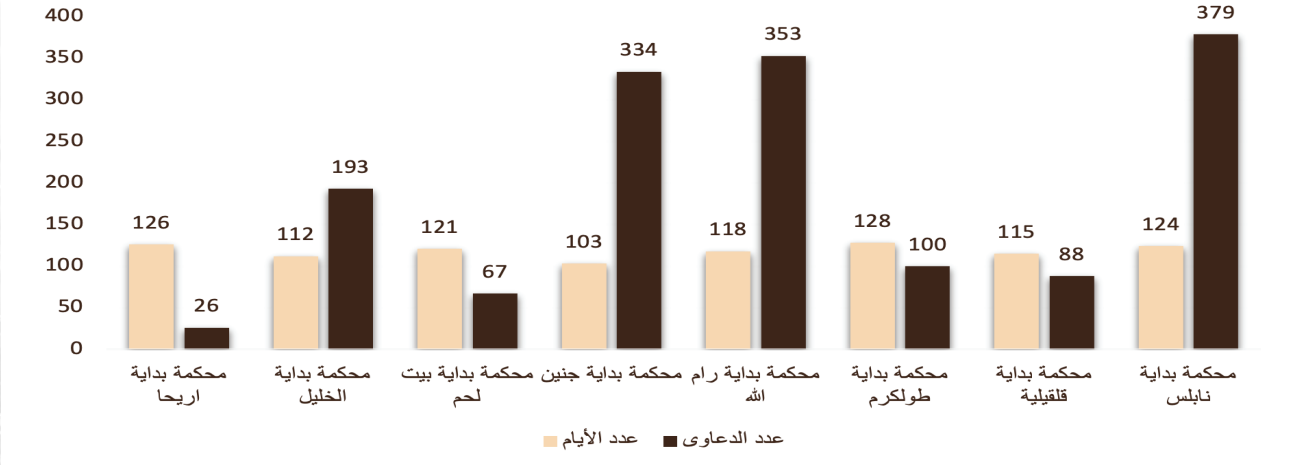

وكان أقل معدل مدة تقاض لدى محكمة بداية جنين، حيث بلغ (103) يوما، في الوقت الذي كان فيه أعلى معدل لدى محكمة بداية طولكرم، حيث بلغ (128) يوما، كما هو موضح في الجدول رقم (4) من الملاحق.

ثالثا: معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في القضايا الجزائية (الجنائية):

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية في القضايا الجزائية -جنايات في (114) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (137) أيام في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، على النحو المبين في الشكل رقم (12).

الشكل رقم (12)

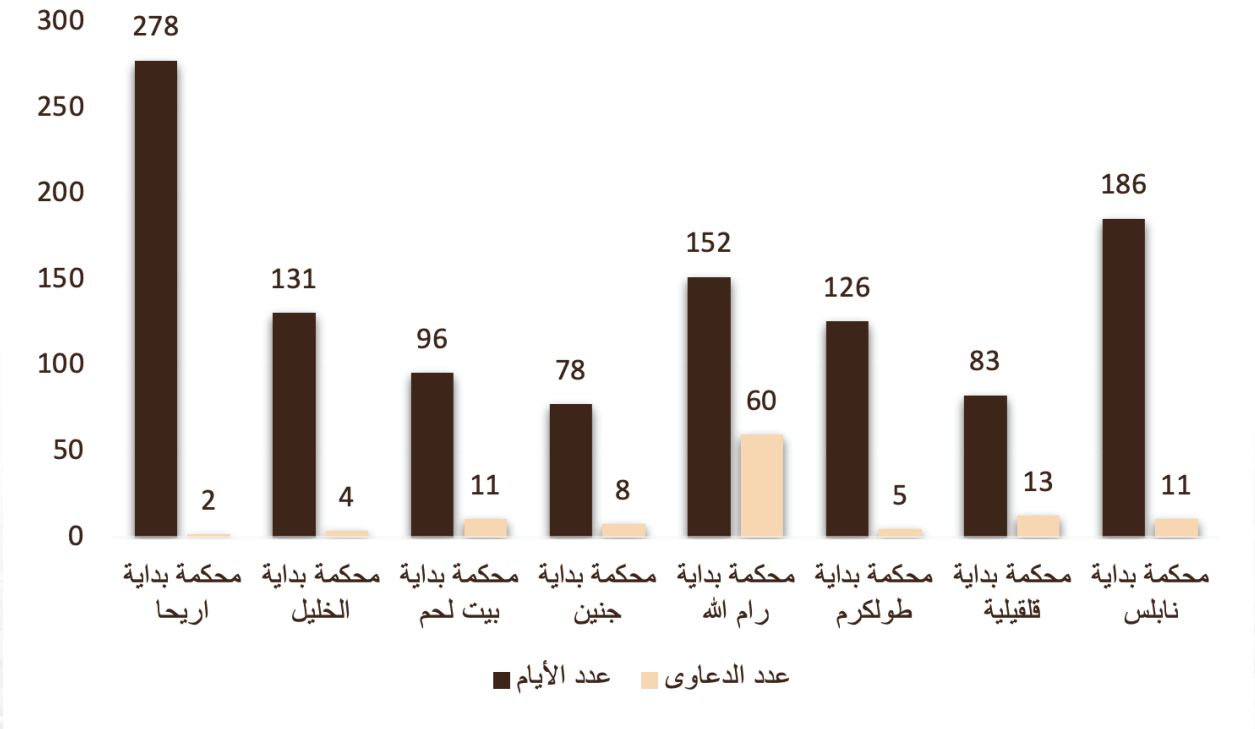

وكانت أعلى مدة تقاض لدى محكمة بداية اريحا بمعدل (278) يوما، وجاءت في المرتبة الثانية محكمة بداية نابلس بمعدل (186) يوما، أما أدنى معدل فقد سجلته محكمة بداية جنين، حيث بلغ (78) يوما، كما هو موضح في الجدول من الملاحق.

رابعا: اعمال محاكم الصلح

بلغ حجم الوارد إلى محاكم الصلح وعددها ثلاث عشرة محكمة (53878) دعوى، منها (18234) دعوى حقوقية، و(35644) دعوى جزائية (جنحوية)، وكانت نسبة الدعاوى الجزائية من مجموع الوارد لمحاكم الصلح 66%، أما الدعاوى الحقوقية فقد شكلت ما نسبته 33%، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الصلح عام 2022 (49960) في حين بلغ المدور الحالي (55946) دعوى.

وقد شهدت محاكم الصلح عام 2022 نقصان في عدد الدعاوى الواردة، بنسبة 3.84 % مقارنة مع عام 2021، حيث انخفض عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الجزاء في قضايا الجنح بنسبة 6.69%،وهو ما أدى إلى ارتفاع في عدد الدعاوى المفصولة بنسبة92.8 %، وازدياد عدد الدعاوى المدورة بنسبة 7.5%، في حين ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الحقوق بنسبة 2.27%، وأرتفع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة 92.5%، وبصورة عامة ازداد مجموع المدور الحالي لكافة محاكم الصلح بنسبة7.53% عن المدور السابق (2021).

هذا وقد بلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الصلح92.7%، حيث فصلت محاكم الصلح أقل من العدد الوارد إليها ما نسبته 8% بما يعني أنه أضيف للمتراكم أعداد جديدة أدت إلى الزيادة في الأعداد المتراكمة من السنوات السابقة2022 و 2021، وبالتالي ازداد عبء الهيئات القضائية في محاكم الصلح.

ويظهر الشكل رقم (13) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجموع (المدور والوارد) لمحاكم الصلح حسب الإختصاص.

الشكل رقم (13)

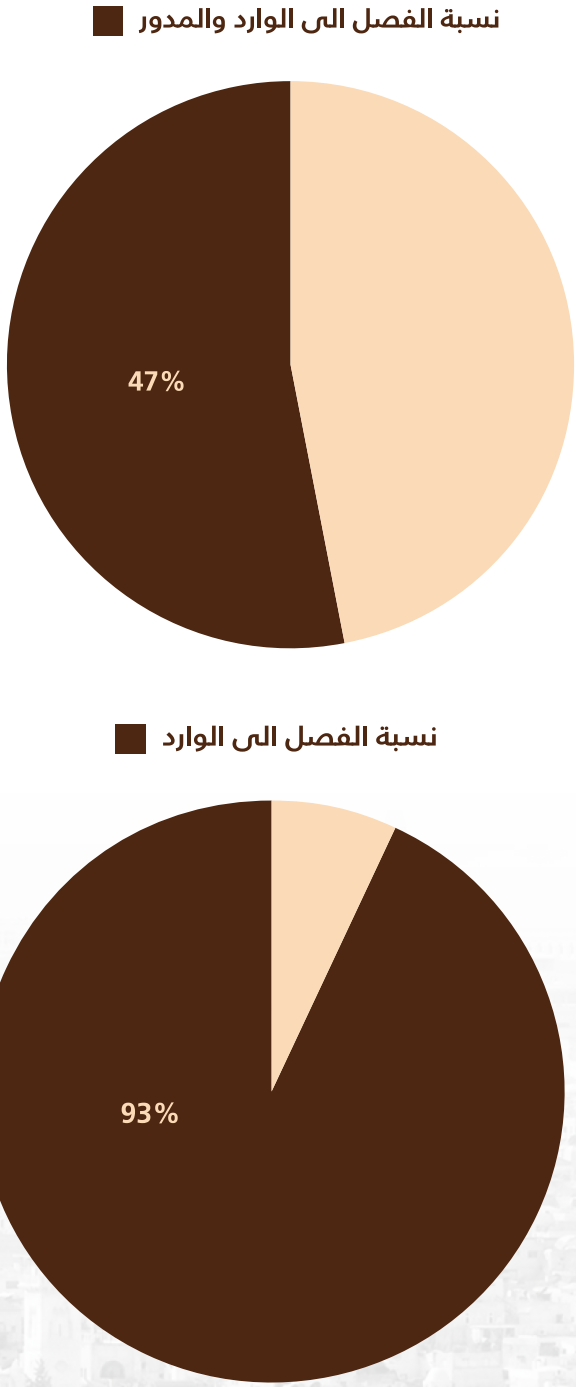

ويظهر الشكل رقم (14) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الصلح في العام 2022 بالمقارنة مع العام 2021.

الشكل رقم (14)

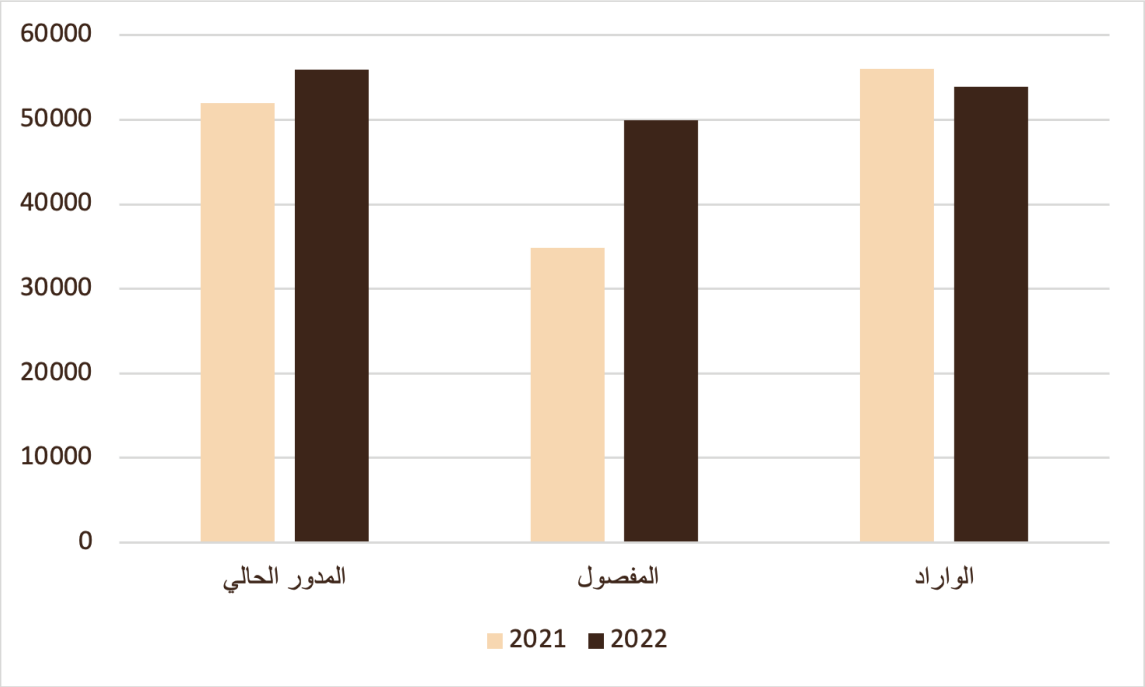

وسجلت محكمة صلح رام الله النسبة الأعلى في عدد الدعاوى الواردة التي بلغت 16.3% من المجموع، تلتها محكمة صلح نابلس بنسبة 15.4%، ثم كانت في المرتبة الثالثة محكمة صلح جنين بنسبة 10.4% ثم جاءت في المرتبة الرابعة محكمة صلح الخليل بنسبة 9.4%، من مجموع الدعاوى الواردة، وجاء في المرتبة الخامسة محكمة صلح بيت لحم بنسبة 8.8%، وهي المحاكم التي سجلت أعلى نسبة فصل ومدور حالي.

أما على مستوى معدل مدة التقاضي، فقد بلغ لدى محاكم الصلح بكافة اختصاصتها في (25891) دعوى، سُجلت وفُصلت خلال العام 2022 (50) يوما في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل رقم (15) أدناه:

الشكل رقم (15)

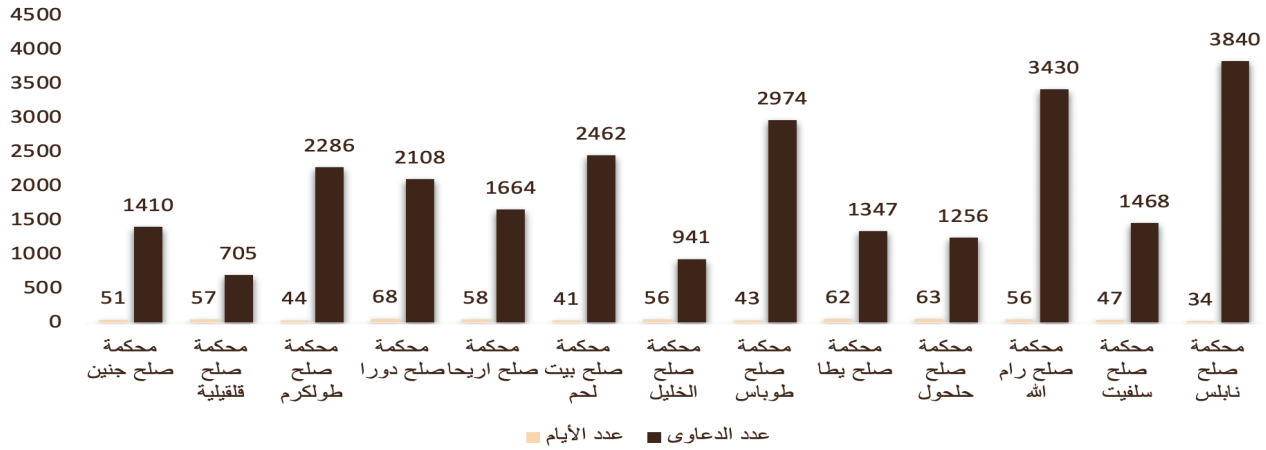

1. معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح -حقوق:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح-حقوق في (5686) دعوى، سُجلت وفُصلت خلال العام (129) يوما في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما مبين في الشكل رقم (16):

الشكل رقم (16)

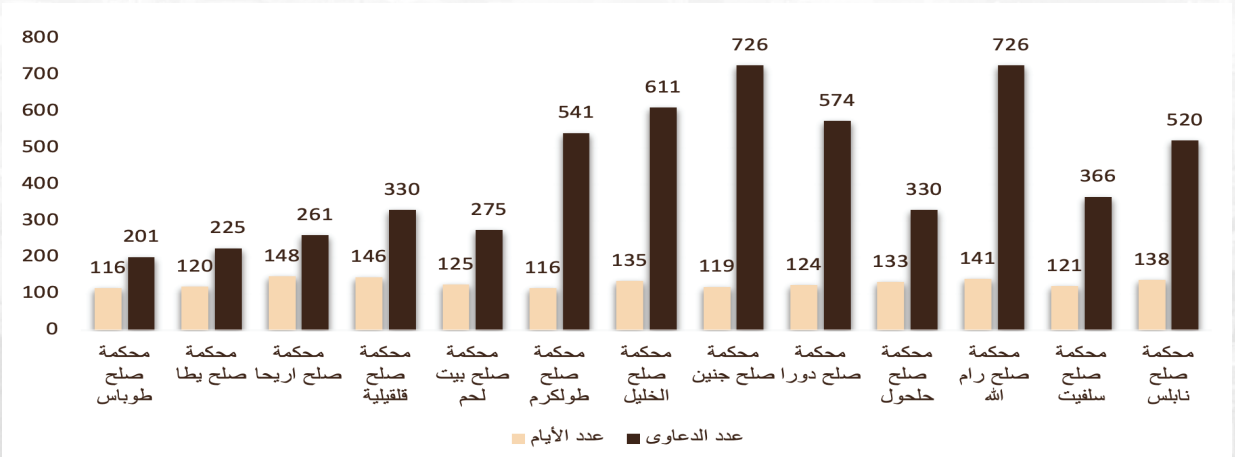

وكان ادني معدل مدة تقاضي لدى محكمة صلح طولكرم وصلح طوباس-حقوق الذي بلغ (116) يوما، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح اريحا-حقوق حيث بلغ (148) يوما كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملاحق.

2. معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – جزاء:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الجزاء الجنحوية في (20205) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (28) يوما خلال مرحلة التحضير ونظر الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل رقم (17).

وكان أدنى معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح نابلس-جزاء (جنح) والذي بلغ (18) أيام، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح حلحول-جزاء(جنح) حيث بلغ (37) يوما، كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملاحق و الشكل التوضيحي رقم (17).

الشكل رقم (17)

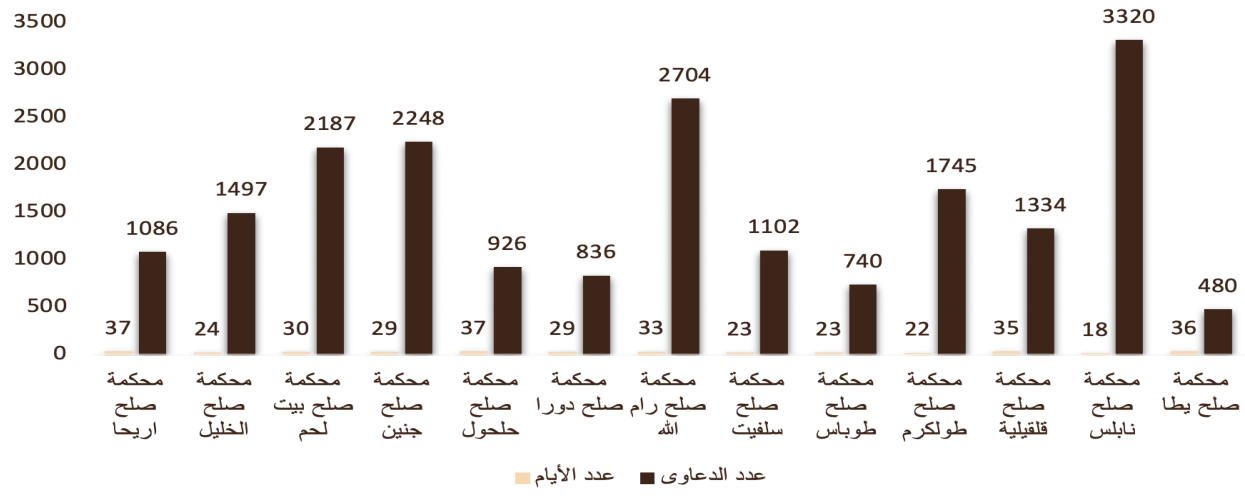

خامسا : اعمال محاكم تسوية الأراضي

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم التسوية عام 2022 (18354) دعوى وفق التفصيل التالي:

- محكمة تسوية دورا وبلغت (561) دعوى.
- محكمة تسوية حلحول وبلغت (1958) دعوى.
- محكمة تسوية رام الله وبلغت (10552) دعوى.
- محكمة تسوية بيت لحم وبلغت (1129) دعوى.
- محكمة تسوية نابلس وبلغت (1247) دعوى.
- محكمة تسوية سلفيت وبلغت (518) دعوى.
- محكمة تسوية جنين وبلغت (368) دعوى.
- محكمة تسوية طولكرم وقلقيلية وبلغت (1903) دعوى.
- محكمة تسوية طوباس وبلغت (118) دعوى.

هذا وقد ارتفعت عدد الدعاوى الواردة إلى جميع محاكم التسوية خلال العام 2022 بنسبة 192 % مقارنة مع العام 2021. كما ارتفعت عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 58.6% عما كان عليه الوضع عام 2021، وقد كان المفصول من الدعاوى على النحو التالي:

- محكمة تسوية دورا وبلغت (880) دعوى.
- محكمة تسوية حلحول وبلغت (1469) دعوى.
- محكمة تسوية رام الله وبلغت (886) دعوى.
- محكمة تسوية بيت لحم وبلغت (574) دعوى.
- محكمة تسوية نابلس وبلغت (932) دعوى.
- محكمة تسوية سلفيت وبلغت (373) دعوى.
- محكمة تسوية جنين وبلغت (208) دعوى.
- محكمة تسوية طولكرم وقلقيلية وبلغت (417) دعوى.

- محكمةتسوية طوباس وبلغت (25).

وبلغت نسبة الفصل على الوارد في جميع محاكم التسوية 31.4%، ونسبة الفصل إلى المدور والوارد 15.4%.

ويبين الشكل التالي رقم (18) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجمع المدور والوارد في جميع محاكم التسوية.

الشكل رقم (18)

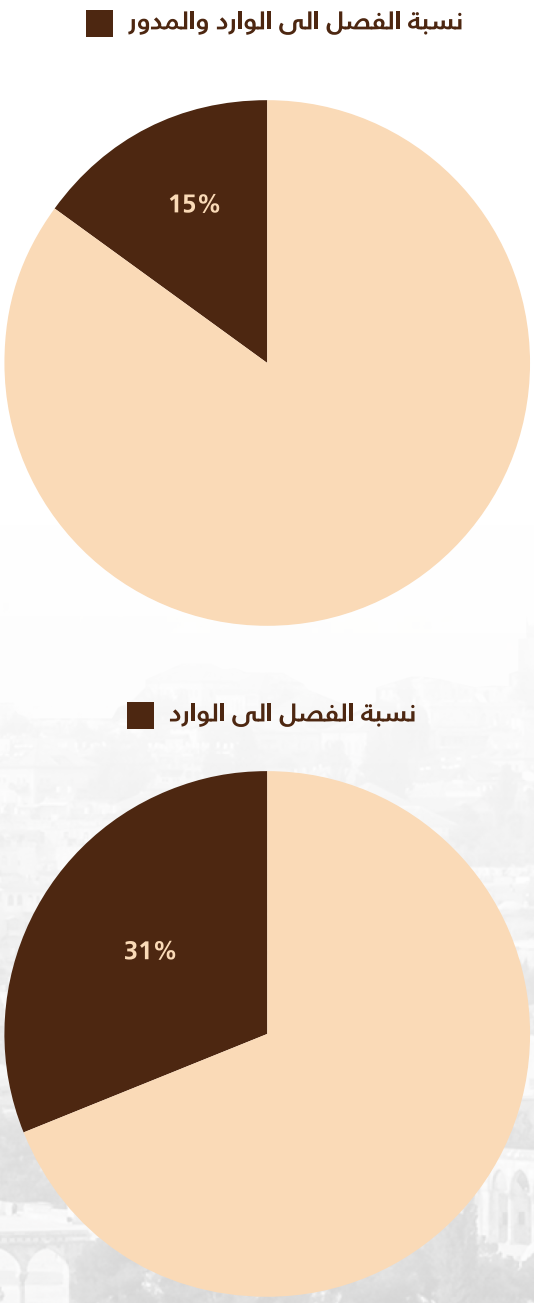

سادسا: اعمال محاكم الأحداث

بتاريخ 13/10/2021 الموافق 7 ربيع اول 1443 صدر القرار بقانون رقم 30/2021 بتعديل القرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الاحداث والذي أصبح نافذاً بتاريخ 27/10/2021 ونص في المادة السادسة منه على تشكيل المحكمة من قاضي فرد بدرجة قاضي صلح في كل محافظة على الأقل تختص بالنظر بالمخالفات و الجنح، و تشكل المحكمة من قاضي فرد بدرجة قاضي بداية في كل محافظة تختص بالنظر بالجنايات.

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث الصلح (جنح) وعددها اثنتي عشرة محكمة، (777) دعوى وفق التفصيل التالي:

- محكمة أحداث رام الله وبلغت (190) دعوى.
- محكمة أحداث نابلس وبلغت (192) دعوى.
- محكمة أحداث الخليل وبلغت (25) دعوى.
- محكمة أحداث اريحا وبلغت (27) دعوى.
- محكمة أحداث بيت لحم وبلغت (34) دعاوى.
- محكمة أحداث جنين وبلغت (85) دعوى.
- محكمة أحداث طولكرم وبلغت (47) دعوى.
- محكمة أحداث قلقيلية وبلغت (73) دعوى.
- محكمة أحداث طوباس وبلغت (39) دعوى.
- محكمة أحداث سلفيت وبلغت (25) دعوى.
- محكمة أحداث حلحول وبلغت (18) دعاوى.
- محكمةأحداث دورا وبلغت (10) دعوى.
- محكمة أحداث يطا وبلغت (12) دعوى

ولقد بلغ مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الأحداث الصلح (جنح) (691) دعوى كالتالي:

- محكمة أحداث رام الله وبلغت (187) دعوى.
- محكمة أحداث نابلس وبلغت (95) دعوى.
- محكمة أحداث الخليل وبلغت (12) دعوى.
- محكمة أحداث أريحا وبلغت (13) دعوى.
- محكمة أحداث بيت لحم وبلغت (24) دعاوى
- محكمةأحداث جنين وبلغت (92) دعوى.
- محكمة أحداث طولكرم وبلغت (62) دعوى.
- محكمة أحداث قلقيلية وبلغت (84) دعوى.
- محكمة أحداث طوباس وبلغت (47) دعوى.
- محكمة أحداث دورا وبلغت (13) دعوى.
- محكمة أحداث حلحول وبلغت (12) دعوى.
- محكمة أحداث سلفيت وبلغت (49) دعوى.
- محكمة أحداث يطا وبلغت (1) دعوى.

ولقد ارتفع مجموع الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث عام2022 بنسبة 14.35 % عنه في عام 2021، بينما أرتفع عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 298.84%. ويبين الشكل التالي التغيير في عدد الدعاوى الواردة والفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام 2022 مقارنة مع العام 2021.

الشكل رقم (19) أدناه يوضح التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام 2022 بالمقارنة مع عام 2021

الشكل رقم (19)

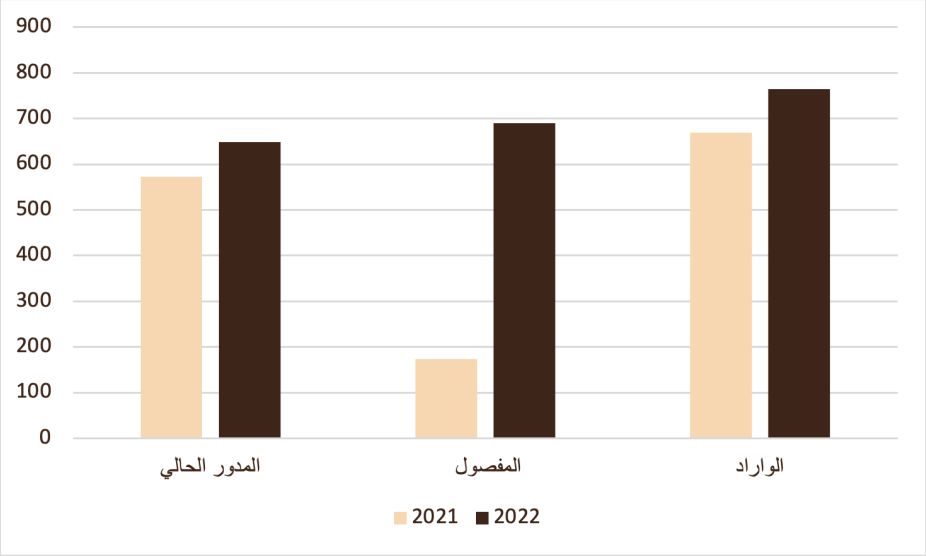

الباب الثاني

التفتيش القضائي

تتبع دائرة التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى، حيث تتولى التفتيش الدوري على كافة أعمال القضاة، والتفتيش الدوري والمفاجئ على أعمال المحاكم النظامية و التحقيق في الشكاوى التي يحيلها الرئيس إلى رئيس الدائرة ومراقبة حسن سير القضاء بالاضافة لمهام التفتيش على أقلام ودوائر المحاكم وتتولى إعداد نماذج تقرير الكفاية، ورفعها للمجلس لاعتمادها، وتتشكل الدائرة برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض، وعدد من المفتشين القضاة، حيث بلغ عدد السادة قضاة التفتيش في العام 2022 خمسة قضاة بالإضافة إلى رئيس الدائرة، اثنان منهم بدرجة قاضي عليا واثنين بدرجة قاضي استئناف وقاض واحد بدرجة قاض بداية، وتباشر الدائرة أعمالها بالاستناد للأحكام الواردة في قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 وتعديلاته بالإضافة إلى نظام التفتيش القضائي رقم 12 لسنة 2021 والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

مهام دائرة التفتيش القضائي

تتمحور مهام دائرة التفتيش القضائي وصلاحياتها وفق أحكام قانون السلطة القضائية وتعديلاته رقم 1 لسنة 2002 ونظام التفتيش القضائي رقم 12 لسنة 2021 كما يلي:

1. التفتيش على أعمال السادة القضاة مرة واحدة على الأقل في السنة.
2. التفتيش على أعمال القضاة تحت التجربة والقاضي المتدرج مرتين على الأقل في السنة.
3. تقييم أداء القضاة، ويشمل مراقبة حسن تطبيق التشريعات النافذة ذات العلاقة بالعمل القضائي، وإجراءات التقاضي والإثبات وأسباب التأجيل، وتحديد نسبة الفصل السنوي للقاضي، وفي سبيل ذلك للمفتش حضور جلسات المحاكمة ومراقبة إجراءات المحاكمة.
4. التحقيق في الشكاوى والمتابعات المحالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى وتكليفاحد قضاة التفتيش للقيام بذلك من طرف رئيس الدائرة.
5. إعداد التقارير الخطية في نهاية كل زيارة تفتيشية تتضمن توصيات التفتيش، ورفعه إلى رئيس الدائرة.

6. مراقبة حسن تطبيق مدونة السلوك القضائي من طرف السادة القضاة.

وفيما يلي نستعرض أهم انجازات الدائرة للسنة القضائية 2022:

1. الشكاوى

ورد الى دائرة التفتيش القضائي 35 شكوى خلال عام 2022 محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في حين بلغ عدد الشكاوى المدورة من العام السابق (15) شكاوى وتم فصل (44) شكوى خلال العام 2022 على النحو التالي:

الحالة	العدد
إحالة الى المجلس التأديبي	2
لفت نظر	3
تنبيه	4
إحالة المشتكي الى النيابة العامة	1
حفظ الشكوى	30
التوصيات بعقد ورشات عمل	3
خارج اختصاص الدائرة	1
المدور للعام 2023	**6**

2. المتابعات والافادات

ورد دائرة التفتيش القضائي 49 متابعة محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في حين بلغ عدد المتابعات المدورة من العام السابق (21) متابعة وفصل في العام 2022 (56) متابعة وكانت على النحو التالي:

الحالة	العدد
إحالة الى المجلس التأديبي	1
لفت نظر	6
تنبيه	14
إحالة الى النيابة العامة	2
حفظ الاوراق	32
اصدار تعاميم	1
المدور للعام 2023	**14**

3. التقييمات

أنجزت دائرة التفتيش القضائي خلال سنة 2022 تقييم اداء 169 قاضي على مختلف مستوياتهم الصلح والبداية والاستئناف من خلال فحص عينات عشوائية لمجموعة من الملفات كان القاضي محل تقييم الأداء قد انجزها وفصل بها، آخذين بعين الاعتبار معايير تقييم الأداء الأخرى المقرة من مجلس القضاء الأعلى منها ما يتعلق بمدى التزامه بمدونة السلوك القضائي وتقارير رئيس المحكمة التي يتبعها ومظهره العام ومدى التزامه بالدورات التدريبية ورأي دائرة التفتيش القضائي.

1. الزيارات الدورية والزيارات المفاجئة:

2. قام قضاة دائرة التفتيش بـ 60 زيارة دورية معلنا عنها مسبقا للمحاكم على اختلاف درجاتها في مختلف المحافظات خلال العام 2022.

3. بالإضافة الى قيامهم بـــــ 5 زيارات مفاجئة للمحاكم والقضاة تخللها اختيار ملفات عشوائية لتقييم أداء القضاة.

4. أنجزت دائرة التفتيش القضائي تعليمات بأسس ومعايير تقييم أداء القضاة رقم (1) لسنة 2022 وتم اعتمادها من قبل مجلس القضاء الأعلى الموقر ونشرت في الجريدة الرسمية.

5. أنجزت الدائرة تعديل كشوفات تقييم أداء القاضي ورفعها لمجلس القضاء الأعلى الذي اقرها.

6. قام قضاة دائرة التفتيش بالتفتيش على اعمال القضاة تحت التجربة من خلال زيارات للمحاكم لهذه الغاية.

7. قضاة التفتيش قاموا بدور الادعاء العام في الملفات المحالة للمجلس التأديبي ومتابعتها امام المجلس، وكذلك تمثيل الدائرة لدى محكمة النقض عند الطعن في قرارات المجلس التأديبي، وقد بلغ عدد الملفات المحالة للمجلس التأديبي خلال سنة 2022 3 قضايا.

8. تولى قضاة دائرة التفتيش القضائي حضور ورشات العمل للسادة القضاة المقررة من طرف دائرة التدريب والمعهد القضائي كدور رقابي واعداد التقارير عن كل

ورشة عمل ومدى التزام المشاركين.

9. شارك عدد من قضاة دائرة التفتيش بحضور ورشة عمل عقدت في عمان / الأردن بتاريخ 11/12/2022 حول (التدريب في مجال اتمتة التفتيش القضائي) والتي استمرت نحو (5) ايام.

الباب الثالث

أولاً: التدريب القضائي

لقد أولى مجلس القضاء الأعلى التدريب المستمر للقضاة في الشؤون المتعلقة بتخصصاتهم أهمية كبيرة نظرا لما تمثله هذه الدورات من أهمية في النهوض بالسلطة القضائية وزيادة كفاءة العمل في المحاكم، وقد تولت دائرة التدريب القضائي في مجلس القضاء الأعلى تحديد الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة والموظفين ووضع الخطة التدريبية السنوية وإعداد البرامج للتدريب الأساسي وآخر للتدريب المستمر بما ينسجم والخطة الاستراتيجية والسنوية للمجلس بالتعاون والتنسيق مع المعهد القضائي الفلسطيني، والذي تولى تنفيذ العديد من التدريبات استهدفت السادة القضاة والإداريون العاملون في مجلس القضاء الأعلى على النحو التالي:

أولاً: تم تنفيذ برنامجي تدريب أساسي لقضاة الصلح الجدد لمدة (33) يوم الدفعة الأولى وعددهم ستة قضاة و (37) يوما للدفعة الثانية وعددهم 7 قضاة.

ثانيا: تنفيذ 18 برنامجاً تدريبياً ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة القضاة بالاضافة الى تسعة برامج تدريبية للموظفين الإداريين، حيث تم تنفيذ

البرامـج بمواضيـع مختلفـة والمبينـة وفـق التفصيـل الآتـي:

التدريبات المنفذة خلال عام 2022		
السادة القضاة		
الموضوع التدريبي	**عدد المتدربين**	**عدد أيام التدريب**
إدارة الدعوى الجزائية والتعامل مع الطلبات والدفوع وجرائم الجلسات	60 مقسمين على 4 مجموعات	أربع ايام
الصياغة اللغوية القانونية	83 مقسمين على 6 مجموعات (قضاة صلح وبداية)	ستة أيام
الطب العدلي	44 مقسمين على مجموعتين	ثلاث ايام
القانون التجاري	60 مقسمين على مجموعتين (قضاة صلح وبداية واستئناف)	9 أيام
بناء قدرات قضاة الاحداث على اجراءات المحاكمة واجراءات الحماية	33 مقسمين على مجموعتين	يومين
بناء وصياغة الحكم المدني	28 مقسمين على اربع مجموعات أربع مجموعات	4 ايام
تسوية الأراضي والمياه	27	1
دائرة التفتيش القضائي دورها ومهامها	91 مقسمين على 6 مجموعات	6 ايام
دعاوى الدولة	89 مقسمين على اربع مجموعات	4 ايام
صياغة الأحكام الجزائية	32 على مجموعتين	يومين
طلبات الحماية للأطفال المعرضين للخطر وفق أحكام قانون الطفل	9	يوم واحد
طلبات تمديد التوقيف وإخلاء السبيل	25	يومين
قانون التسوية لقضاة الاستئناف	17	يوم
قانون المالكين والمستأجرين	124 مقسمين على 6 مجموعات	6 ايام
قانون حماية الأحداث	28	يوم
قضايا الأحداث واجراءات السير بالدعوى المتعلقة بالحدث	8	يوم
توحيد إجراءات تسوية الاراضي	21	يوم
الطب الشرعي لقضاة البداية	21 قاضي بداية	يوم

الموظفون الإداريون العاملون في مجلس القضاء الأعلى		
إجراءات عمل أقلام الأحداث	19	يوم
التعديلات على قانون اصول المحاكمات المدنية والتجارية (رؤساء اقلام الحقوق)	24	يوم
تدريب المحضرين العاملين في دوائر التبليغ	154 مقسمين على مجموعات	7 ايام
تدريب مدربين على استخدام دليل إجراءات التدريب	8	3 ايام
تدريب مدربين للموظفين الإداريين	16	4 ايام
صياغة المراسلات الرسمية	37 مقسمين على مجموعات	4 ايام
قانون التنفيذ لمأموري التنفيذ	24	يوم
كتابة التقارير	14	3 أيام
كتابة مقترحات المشاريع	13	3 ايام

المعهد القضائي الفلسطيني:

يسعى المعهد القضائي ومنذ إنشائه إلى تحقيق أهدافه بإعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية ورفع قدرات السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة والاداريين من خلال البرامج التدريبية التي يقوم بتنفيذها في إطار التدريب المستمر والتخصصي.

اولاً : برنامج الدبلوم القضائي

حيث تم تفعيل برنامج الدبلوم القضائي وجرى تشكيل لجنة المسابقة والقبول التي عملت على إجراء امتحان كتابي ومقابلات لاختيار طلاب دبلوم الدراسات القضائية، وتم اختيار 22 طالبا ممن تنطبق عليهم الشروط كاملة، وتم اعتماد الخطة التدريسية، واختيار الهيئة التدريسية. ومن المقرر مباشرة الطلاب دوام الفصل الأولى من السنة الدراسية الأولى في بداية شهر كانون ثاني 2023.

ثانياً : التدريب المستمر والتخصصي

يعتبر هذا البرنامج من البرامج الرئيسية التي ينهض المعهد بتنفيذها للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة وكذلك الموظفين الإداريين بهدف مواكبة المستجدات القضائية

والقانونية، وفق الخطط التدريبية التي يقدمها مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة، وفي هذا الإطار فقد تم تنفيذ 18 برنامجا تدريبيا ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة القضاة بالإضافة إلى تسعة برامج تدريبية للموظفين الإداريين، بالإضافة إلى تنفيذ 11 برنامجا تدريبيا ضمن برنامج التدريب المستمر والمتخصص للسادة أعضاء النيابة العامة وسبعة برامج تدريب للموظفين الإداريين العاملين في النيابة العامة وفق التفصيل الآتي:

التدريبات المنفذة خلال عام 2022		
السادة القضاة		
الموضوع التدريبي	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
إدارة الدعوى الجزائية والتعامل مع الطلبات والدفوع وجرائم الجلسات	60 مقسمين على 4 مجموعات	أربع ايام
الصياغة اللغوية القانونية	83 مقسمين على 6 مجموعات (قضاة صلح وبداية)	ستة أيام
الطب العدلي	44 مقسمين على مجموعتين	ثلاث ايام
القانون التجاري	60 مقسمين على مجموعتين (قضاة صلح وبداية واستئناف)	9 أيام
بناء قدرات قضاة الاحداث على اجراءات المحاكمة واجراءات الحماية	33 مقسمين على مجموعتين	يومين
بناء وصياغة الحكم المدني	28 مقسمين على اربع مجموعات أربع مجموعات	4 ايام
تسوية الأراضي والمياه	27	1
دائرة التفتيش القضائي دورها ومهامها	91 مقسمين على 6 مجموعات	6 ايام
دعاوى الدولة	89 مقسمين على اربع مجموعات	4 ايام
صياغة الأحكام الجزائية	32 على مجموعتين	يومين
طلبات الحماية للأطفال المعرضين للخطر وفق أحكام قانون الطفل	9	يوم واحد
طلبات تمديد التوقيف وإخلاء السبيل	25	يومين

قانون التسوية لقضاة الاستئناف	17	يوم
قانون المالكين والمستأجرين	124 مقسمين على 6 مجموعات	6 ايام
قانون حماية الأحداث	28	يوم
قضايا الأحداث واجراءات السير بالدعوى المتعلقة بالحدث	8	يوم
توحيد إجراءات تسوية الاراضي	21	يوم
الطب الشرعي لقضاة البداية	21 قاضي بداية	يوم

الموظفون الإداريون العاملون في مجلس القضاء الأعلى		
إجراءات عمل أقلام الأحداث	19	يوم
التعديلات على قانون اصول المحاكمات المدنية والتجارية (رؤساء اقلام الحقوق)	24	يوم
تدريب المحضرين العاملين في دوائر التبليغ	154 مقسمين على مجموعات	7 ايام
تدريب مدربين على استخدام دليل إجراءات التدريب	8	3 ايام
تدريب مدربين للموظفين الإداريين	16	4 ايام
صياغة المراسلات الرسمية	37 مقسمين على مجموعات	4 ايام
قانون التنفيذ لمأموري التنفيذ	24	يوم
كتابة التقارير	14	3 أيام
كتابة مقترحات المشاريع	13	3 ايام

التدريبات المنفذة خلال عام 2022		
السادة أعضاء النيابة العامة		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
إدارة حالة الطفل المعرض للخطر وخطر الانحراف	12	يوم واحد
إعداد تقرير التقييم السنوي لأعضاء النيابة	6	يوم واحد
إعداد مرافعات الاستئناف وتنظيمها	10	يوم واحد
اجراءات التسوية وفق أحكام قانون التسوية	10	يوم واحد
الأدلة الجرمية	13	يومين
التعاون القضائي الدولي	17	يومين
الجرائم المرورية -	10	يوم واحد
القانون الإنساني الدولي	15	يومين
القانون الدولي الجنائي	15	يومين
قراءة وتحليل تقارير الحوادث لاعضاء النيابة العامة	11	يوم واحد
مناقشة الخبراء الفنيين	11	يوم واحد

الموظفون الإداريون العاملون في النيابة العامة		
الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
سجل الحقوق الإلكتروني - ميزان 2	31 مقسمين على مجموعتين	يوم
ورشة عمل -التخطيط التنفيذي وخطة النيابة التنفيذية لعام 2022	25	3 أيام
المتابعة والتقييم للموظفين الاداريين في النيابة العامة	23	يومين
تدريب الموظفين الجدد قانون الخدمة المدنية ومدونة السلوك وخطة النيابة العامة وبرنامج ميزان	25	يومين
شرح قانون الاجراءات الجزائية للباحثين القانونيين في النيابة العامة (منحة الاتحاد الاوروبي)	14	يومين
شرح قانون العقوبات - تدريبات الباحثين القانونيين / النيابة العامة مجموعة 2	12	يوم

اجراءات عمل الاقلام للباحثين القانونيين في النيابة العامة (منحة الاتحاد الاوروبي)	17	يومين

ثالثا: تم تنفيذ برنامج تدريبي للسادة القضاة (من القضاء العسكري)، وتناول البرنامج التدريبي المواضيع التالية:

الموضوع	عدد المتدربين	عدد أيام التدريب
الادعاء بالحق المدني امام القاضي الجزائي	20	يوم
التزييف والتزوير	15	يومين
جرائم المخدرات	15	يومين
طرق الطعن بالاحكام الجزائية	20	يوم

رابعاً: أنجز المعهد القضائي الفلسطيني تصميم 7 مواد تدريب إلكترونية بالإضافة إلى 4 مناهج وهي العمليات البنكية" الحساب الجاري وحساب الضمان"، الإفلاس التجاري والصلح الواقي من الإفلاس، الأوراق التجارية "الشيك والكمبيالة"، والأعمال والعقود التجارية ،الأعمال التجارية والمدنية ونزاعاتها والعقود التجارية وتفسيرها.

ثانيا : تكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الأدوات المساندة للعمل القضائي، وهي رافعة جيدة للنهوض بالسلطة القضائية وخدمات التقاضي، حيث استطاعت من خلالها الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الإسهام بشكل لافت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية، وتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، وذلك من خلال تطوير أحدث الوسائل والأدوات التكنولوجية لتقديم خدمات تعتبر بحسب رأي المراقبين لأداء السلطة القضائية محليا ودوليا من الأفضل في هذا المجال،وتعمل ادارة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الاعلى ضمن عدة محاور، وكانت اهم الانجازات ضمن تلك المحاور للعام 2022 كالاتي:

الدعم الفني الداخلي

تقدم الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الدعم الفني لكافة الدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى بالإضافة إلى المحامين والمواطنين والمؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة بما يتعلق بالخدمات الإلكترونية بشكل متواصل ومستمر على مدار الساعة، لضمان جودة واستمرارية العمل بالشكل الأمثل والمطلوب.

الانجازات على مستوى البرمجة والحوسبة

- تحديث وتطوير آلية تقديم الطلبات إلكترونيا لدوائر التنفيذ.
- حوسبة إيصالات الإيرادات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.
- تطوير وتطبيق ومتابعة نظام الحوالات البنكية الإلكترونية والذي أصبح بديلا عن نظام الشيكات الورقية في دوائر التنفيذ وذلك فيما يخص الأمانات.
- تطبيق شاشات المكتب الفني (المبادئ القضائية والمطالعات) والإدخال عليها.
- طوير وتفعيل برنامج إدارة سير الدعوى ميزان ليتواءم مع القرارات بقانون الصادرة والنافذة في العام 2022.

- تشغيل وتدريب محاكم التسوية الجديدة على برنامج ميزان 2.
- متابعة نظام تسديد مخالفات السير من خلال منظومة الدفع الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للخدمات الإلكترونية الحكومية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- استكمال العمل على الربط مع وزارة الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على السجلات الإلكترونية للشركات والسجل التجاري والسجل الفردي وإدماجها في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.
- استكمال العمل على الربط مع وزارة الداخلية من أجل الحصول على السجل الالكتروني للجمعيات وإدماجه في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.
- تطوير وتحسين مجموعة من التطبيقات الذكية الخاصة بالهواتف الذكية كأجندة القاضي وأجندة المحامي وشؤون الموظفين ومتابعة المهام الإدارية والتفتيش القضائي.
- التطوير بشكل مستمر على الخدمات الإلكترونية للمحامين والجمهور والوزارة والشركات،
- البدء بالعمل على مشروع تطوير ميزان (3) (Web based) من خلال فريق من المبرمجين من مؤسسات قطاع العدالة ذات الصلة وبدعم من برنامج سواسية 2.
- استكمال تطوير برنامج الصادر والوارد من خلال تحويله على لغة البرمجة. Net وتطبيقه في كافة الإدارات والدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى.
- تطوير الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الأعلى، بإضافة نوافذ خاصة بالمكتب الفني لتخدم كافة القضاة في المحاكم.

» بلغ عدد الطلبات المقدمة الى دوائر التنفيذ الكترونياً في العام 2022، (360,955) طلب.

» وصل عدد الخدمات الإلكترونية خلال العام 2022 المقدمة لجميع فئات المستخدمين ما يقارب 1,826,768 عملية، بزيادة تقديرية بنسبة 700% عن العام 2021، حيث بلغت الخدمات الإلكترونية في العام 2021، ما يقارب 231,542 خدمة.

1,826,768		
قضاة	116408	6%
موظفين	931230	51%
محامين	563234	31%
جمهور	215896	12%

ومن الواضح أن أكثر الفئات استخداماً لهذه الخدمات هم الموظفون ويليهم المحامون، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني الآتي:

مستخدمي الخدمات الالكترونية

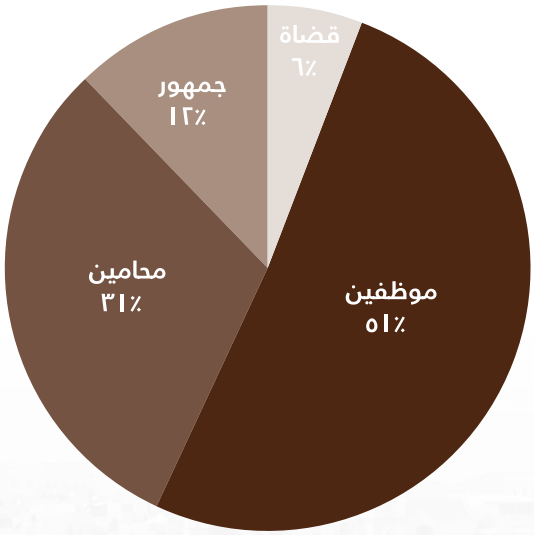

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

- متابعة تنفيذ رفع سرعات خطوط البيانات والإنترنت التابعة لمجلس القضاء الأعلى مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- نقل وتشغيل محكمة استئناف الخليل إلى المبنى الجديد.
- تحديث وتفعيل الربط الإلكتروني من خلال الشبكة الحكومية المعلوماتية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الداخلية والشرطة والنيابة العامة وذلك ضمن مشروع (X- Road)، الأمر الذي يمكن مجلس القضاء الأعلى من تبادل البيانات والمعلومات مع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.

- تركيب وتشغيل جدار حماية تطبيقات ويب (Web Application Firewall) جديد لتأمين تطبيقات الويب وبوابة مجلس القضاء الأعلى الإلكترونية ضد محاولات القرصنة.

الدعم الفني لمؤسسات قطاع العدالة

يقوم مجلس القضاء الأعلى بتقديم الخبرات والأدوات والبرامج المعدة من قبله لدعم المؤسسات الفلسطينية الأخرى:

- تركيب وتفعيل برنامج شؤون الموظفين في محافظة طولكرموتدريب الموظفين لديهم عليه.
- تركيب وتفعيل برنامج الميزان في المحكمة الدستورية وتدريب الموظفين لديهم عليه.
- تركيب وتفعيل برنامج اللوازم والمخازن في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتدريب الموظفين لديهم عليه.
- التدريب و ورش العمل
- عقد ورشة عمل لدوائر التنفيذ من أجل مناقشة آلية أتمتة الإجراءات المالية.
- عقد دورة تدريب مدربين لفئة من موظفي محاكم التسوية على برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.
- عقد دورة تدريبية للمبرمجين في الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات على تطوير الصفحات الإلكترونية (Web Based) من خلال لغات البرمجة (C #، Angular).

مما سبق نرى أن العام2022 قد شهد تطورا واضحا في عمل الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، وقد تجلى ذلك بكل وضوح في إنجازات الإدارة والخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور، ونظرا إلى بروز بعض التحديات، وتوقع زيادة حجم العمل ونوعيته في السنوات القادمة، ومن أجل الاستمرار في التقدم ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة، يتطلب منا العمل على استقطاب وتطوير الكوادر المتخصصة، إضافة إلى تأمين كافة المتطلبات الفنية واللوجستية والبنية التحتية للازمة، من أجل ضمان تقديم خدمات نوعية، تتسم بالسرعة والشفافية وتسهل وصول كافة المواطنين لخدمات العدالة.

ثالثاً: إدارة المشاريع

على الرغم من الازمة المالية التي تعيشها دولة فلسطين، وتراجع الدعم المقدم من الدول المانحة بشكل عام، بسبب عوامل سياسية واقتصادية واخرى دولية، فان السلطة القضائية قد قامت بالشراكة مع عدد من الجهات الدولية بتنفيذ العديد من المشاريع التطويرية التي تنوعت مجالاتها من رفع وبناء القدرات الى تطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة العمل ومأسسة العمل الداخلي في ادارات ووحدات مجلس القضاء الاعلى.

وكان معظم هذه المشاريع ممولا من قبل الشركاء الدوليين إما بشكل مباشر مع مجلس القضاء الاعلى او من خلال المؤسسات الرسمية، ومع العلم بأن هناك مشاريع مؤسسية تطويرية تم انجازها داخليا بجهود وإدارة مجلس القضاء الاعلى بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الشريكة.

حيث شملت المشاريع معظم المحاور التطويرية الواردة في خطة عام 2022، مساهمةً في تحسين خدمات المحاكم وتعزيز سيادة القانون، والتي كان من أبرزها ما يلي:

- تسهيل وصول المواطنين الى الخدمات القضائية والقانونية، من خلال تطوير خدمات الكترونية ساهمت بشكل كبير في تمكين المواطنين الى الدخول عن بعد ومتابعة قضاياهم المنظورة امام المحاكم، اضافة تقديم طلبات من قبل محاميهم على الملفات المنظورة في دوائر التنفيذ، اضافة الى تمكين المواطنين من استقبال دفعاتهم بشكل الكتروني تتم مباشرة من خلال حساباتهم البنكية وارقام ال (IBAN)، واعتماد اليات الدفع الاكتروني لتسديد مخالفات السير من خلال البوابة الرقمية للمعاملات الحكومية، وغير ذلك من الخدمات الالكترونية المقدمة للجمهور والمحامين.
- تزويد الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات باحتياجاتها من الأجهزة والمعدات والانظمة اللازمة لتطوير اعمالها في التحول الرقمي والخدمات الالكترونية والذكية واتاحتها للجمهور.

- تطوير مباني المحاكم وتحسين بيئة عملها الداخلي وزيادة كفائتها، مثل (توسعة وتأهيل محكمة صلح حلحول، استلام وتشغيل ونقل مجمع محاكم الخليل الى المبنى الجديد، تأهيل قسم متخصص في محكمة بداية نابلس خاص بقضايا العنف ضد المرأة، والانتهاء من تنفيذ مشروع تأثيث كل من محاكم جنين وقلقيلية ودورا وسلفيت، اضافة الى المضي قدماً لانجاز الاجراءات اللازمة لاستملاك مبنى مناسب لمحكمة صلح وبداية رام الله)
- استمرار العمل على تطوير ادارة عامة لادارة المرافق القضائية في مجلس القضاء الاعلى، من أجل الحفاظ على ممتلكات المجلس والمحاكم وضمان كفاءة واستدامة المباني القائمة، وتطوير المباني القديمة حسب الامكانيات المتاحة لضمان الصحة والسلامة العامة لجميع مرتادي مباني المحاكم.
- أتمتة العديد من مباني المحاكم باستخدام تقنيات ادارة المباني المحوسبة BMX و KNX الامر الذي انعكس ايجاباً على خبرة المهندسين والفنيين وادى الى توفير كبير في استهلاك الطاقة.
- تعزيز المسائلة والرقابة والتفتيش، من خلال تطوير اليات عمل التفتيش القضائي، والرقابة الداخلية على المستويات الادارية والمالية والفنية على موظفي المحاكم باستخدام برنامج ميزان 2 ، اضافة اعتماد وتطبيق برنامج الشكاوى الالكتروني.
- تطوير وتنظيم اداء المكتب الفني وتميزه باداءه الداعم لهيئات المحكمة العليا / محكمة النقض، من خلال المطالعات المكتوبة على ملفات المحكمة واستخلاص المباديء القانونية، وتطوير برنامج الكتروني خاص بالمكتب الفني، من اجل نشر المباديء القانونية ودمج القرارات بقوانين المعدلة للقوانين ونشرها.
- رفع قدرات العاملين في الجهاز القضائي، من خلال تنفيذ برامج تدريبية وجاهية ابتدائية ومستمرة ومتخصصة على مدار العام بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.
- تطوير رزمة من المناهج الالكترونية التي تم اعتمادها من قبل لجنة التدريب القضائي ومجلس ادارة المعهد القضائي الفلسطيني.
- زيادة الوعي المجتمعي بخدمات القضاء والمحاكم، وآليات الحصول عليها.

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الاعلى في دولة فلسطين ووزارة العدل في جمهورية جيبوتي، من أجل تزويدهم ببرنامج ادارة سير العدوى (ميزان 2) ليتم تطبيقه في محاكم جمهورية جيبوتي والاستفادة من التجربة الفلسطينية في اتمتة الاعمال القضائية.
- التطوير الاداري على مستوى الهيكل التنظيمي الخاص بالمحاكم ومجلس القضاء الاعلى، حيث تم اقرار الهيكل التنظيمي والوصوف الوظيفية لكافة الوظائف في المجلس والمحاكم، ويجري الان العمل على الانتقال الى الهيكل التنظيمي الجديد وفق الاجراءات المتبعة.
- مأسسة أعمال المعهد القضائي واعتماد وتفعيل دبلوم الدراسات القضائية المهني، وتم اختيار 22 طالب ممن تنطبق عليهم الشروط كاملة.
- رفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وادماج قضايا النوع الاجتماعي في اعمال المحاكم، حيث تم تأهيل واستحداث قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد من المرأة، في محكمة بداية نابلس كمرحلة اولى، اضافة الى زيادة اعداد القضاة المتخصصين بالنظر في قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الاحداث، والعديد من البرامج التدريبية وورش العمل التي تم عقدها للسادة القضاة وموظفي المحاكم في هذا المجال.
- اعتماد واطلاق البرنامج الالكتروني للمتابعة والتقييم لخطط مجلس القضاء الاعلى السنوية، حيث تم عقد ورشتي عمل لتعريف مدراء الادارات والوحدات حول خصائص البرنامج وطريقة استخدامه والتقارير الصادرة عنه بشكل الكتروني.
- عقد مجموعة من اللقاءات مع مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني ومجتمع المانحين لوضعهم بصورة الانجازات المحققة في السلطة القضائية، والصعوبات التي تواجهنا في تنفيذ برامجنا التطويرية، والحلول المقترحة لتخطي هذه الصعوبات، للمضي قدما بتطوير الجهاز القضائي.
- زيادة وعي المواطنين بخدمات القضاء وتحديداً الخدمات الالكترونية وطرق الاستفادة منها، وآليات متابعتها عن بعد، وذلك تسهيلا لوصولهم لخدمات العدالة.

مشاريع مباني المحاكم

- **مبنى مجمع محاكم الخليل الجديد**

يعد هذا المبنى نموذجي بكل مرافقه وانظمته، ويوفر بيئة تتناسب مع عبء العمل القضائي واحتياجات جمهور المتقاضين في محافظة الخليل. حيث تم استلام المبنى الجديد وجميع الأجهزة والأنظمة اوليا، وتشغيل المبنى بما يتناسب مع حجم الأنظمة الموجودة والمتابعة مع جميع الأطراف الرسمية ذات العلاقة، حيث تم نقل المحكمة الى المبنى الجديد بشكل مهني وحسب خطة النقل، اضافة الى تجهيز الساحة الخارجية للمواقف وتشغيلها، حيث تم افتتاح المبنى بشكل رسمي بداية العام 2022، وبمشاركة وطنية عالية المستوى.

- **مبنى محكمة صلح طوباس**

تم تجهيز وتأثيث المبنى الجديد المستأجر لمحكمة صلح طوباس، بمساحة تقدر ب 1100 م2، حيث تم الانتقال اليه وتشغيله بداية العام 2022، حيث تم استكمال اعمال التشطيب والنقل الى المبنى الجديد وتشغيله بشكل كامل. وتوريد وتركيب جهاز UPS لضمان عدم انقطاع الكهرباء عن أجهزة الحاسوب والسيرفرات، وتوريد وتركيب وتشغيل مولد كهربائي احتياطي مع اللوحات الكهربائية اللازمة لضمان استمرارية عمل المحكمة في حال انقطاع الكهرباء، وتوريد وتركيب نظام كاميرات مراقبة، والانتهاء من توريد الأثاث اللازم لتشغيل المحكمة.

- **مبنى محكمة صلح وبداية نابلس**

تم تأهيل قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد المراة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة ضمن برنامج سواسية، حيث تم العمل على رفع جهوزية مبنى المحكمة في نابلس للتعامل مع قضايا النساء المعنفات، بما يضمن الخصوصية والسرية لهذه القضايا، حيث تم تأهيل وتأثيث مكاتب وقاعات ومرافق خاصة اضافة الى استحداث ارشيف جديد خاص بملفات القضايا، واخر خاص بالمضبوطات، مما ساهم في تعزيز كفاءة المبنى وضمان استيعابه للقضايا المتخصصة بشكل يحترم حقوق الانسان ويراعي كافة فئات المجتمع.

- **مبنى محكمة صلح حلحول**

تـم تأهيـل وتأثيـث مرافـق المحكمـة القديمـة والطابـق الاضافـي فـي المبنـى البالـغ مسـاحته 400 م2، مـن اجـل توفيـر مسـاحات مناسـبة لجميـع مرتـادي المحكمـة مـن موظفيـن وقضـاة ومحاميـن ونيابـة وجمهـور المتقاضيـن وغيرهـم، واعـادة ترتيـب مرافـق المحكمـة واجـراء التوسـعة المطلوبـة وادارة مسـاحات المبنـى بشـكل مثالـي.

ثانيا: وضع مباني المحاكم في المحافظات

تتوزع مباني السلطة القضائية في جميع المحافظات، وتكون اما محاكم صلحية، أو محاكم صلح وبداية، أو محاكم استئناف تتوزع في الشمال والوسط والجنوب، والمحكمة العليا، اضافة الى مبنى مجلس القضاء الاعلى.

مباني مجلس القضاء الأعلى والمحاكم

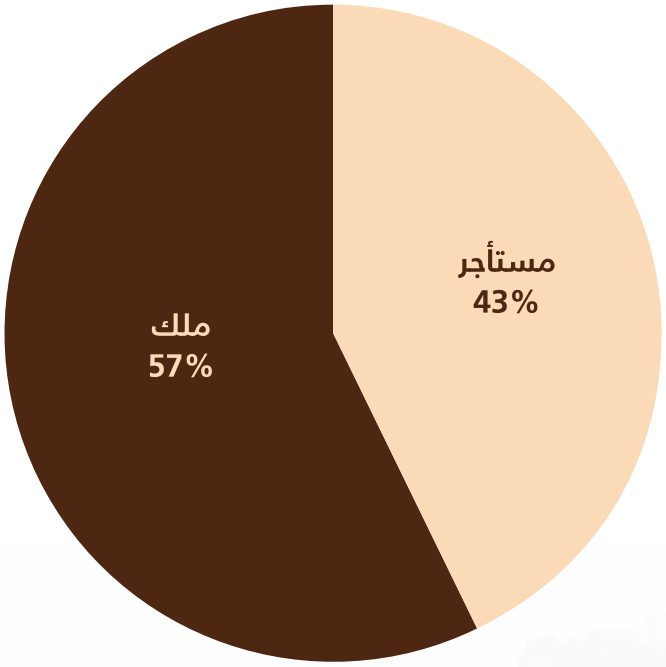

حيث أن 57% من هذه المباني هي ملك للسلطة القضائية ولا يترتب عليها مصاريف إيجار.

وأن 43% من المباني هي مستأجرة ويترتب عليها مبالغ كبيرة سنويا كمصاريف إيجار، حيث بلغت مصاريف الايجار لجميع مباني السلطة القضائية للعام 2022 (233.2) مليون شيقل، وهذا مبلغ سنوي يزداد او يتناقص حسب الظروف التطويرية الخاصة بإنشاء مباني جديدة للمحاكم وتكون ملكاً للسلطة القضائية، او استئجار مباني اخرى او التوسع في بعض المحاكم المكتظة.

أما بالنسبة لحالة المحاكم ومباني السلطة القضائية، فقد طرأ تحسناً ملحوظاً خلال

السنوات الماضية، بسبب إنشاء مباني ومجمعات محاكم جديدة تلبي حاجة المحاكم من المساحات المطلوبة، وتهيء بيئة مناسبة للتقاضي، اضافة الى مراعاتها لجميع الفئات من المواطنين الحاصلين على خدمات المحاكم، اضافة الى الموظفين والقضاة وجميع أقطاب العدالة.

حالة مباني المحاكم

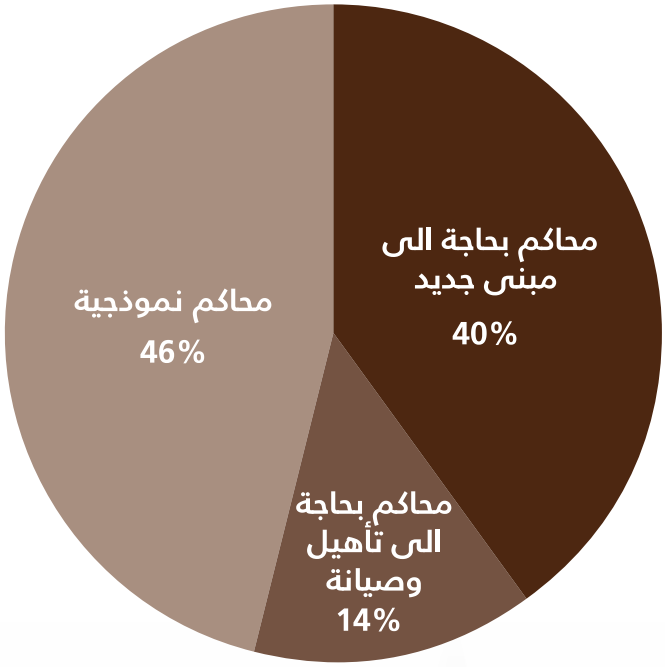

وبناءً على الشكل السابق، فإن مباني المحاكم النموذجية تشكل 46% من مجمل المباني، وان 14% من هذه المحاكم بحاجة الى تأهيل وصيانة وبالامكان تطويرها لتراعي كافة فئات المجتمع وتستوعب جميع مرتادي المحاكم بشكل جيد، وما نسبته 40% من المحاكم، بحاجة الى مبنى جديد، حيث لا يمكن تأهيل المبنى او استصلاحه كونه أصبح لا يلبي الحد الادني من احتياجات المحكمة المطلوبة من مساحات ومداخل آمنة وانعدام معيار الامن والصحة والسلامة العامة والخصوصية وبيئة العمل المطلوبة، وأيضاً يشكل عبءً على موازنة السلطة القضائية ويستهلك من الموازنات التطويرية التي من الممكن استثمارها في تطوير الانظمة والاجراءات وتقديم الخدمات بشكل مثالي.

جدول يوضح وضع مباني المحاكم النظامية في المحافظات

#	المحكمة	وضع المبنى الحالي	الاحتياجات
1	مجمع محاكم رام الله	المباني الحالية لا تلبي أدنى متطلبات العمل في المحاكم، كونها مباني مستأجرة وهي عبارة عن شقق سكنية وقديمة ولا تتوفر بها متطلبات السلامة العامة والأمن، وهي صغيرة جداً ومكتظة وتشكل معاناة يومية على المواطنين والقضاة والموظفين وكافة العاملين فيها. مع العلم بأنة قد تم اصدار قرار باستملاك مبنى جديد خاص بمحكمة صلح وبداية رام الله، وبعد الانتهاء من كافة الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك، سيتم تأهيله وتقسيمه حسب المخططات المطلوبة، ومن ثم تأثيثه والانتقال اليه بشكل مؤقت الى حين انشاء (قصر العدل) في رام الله.	بحاجة قصوى إلى مشروع لانشاء مجمع للمحاكم (قصر العدل) حيث من الممكن العمل على انجازه على ثلاثة مراحل: 1- مبنى محكمة صلح وبداية رام الله. 2- مبنى محاكم الاستئناف بالإضافة إلى المحاكم المتخصصة 3- مبنى المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى والإدارات المتخصصة.
2	محكمة استئناف نابلس	تعقد هيئات المحكمة جلساتها حالياً في مبنى محكمة صلح سلفيت، وذلك لتعذر تأمين مبنى يخدم المحكمة في منطقة نابلس.	بحاجة الى استئجار وتأثيث مبنى جديد خاص بالمحكمة بشكل طاريء، الى حين انشاء مبنى خاص بالمحكمة ويراعي كافة متطلبات بيئة العمل واحتياجات جمهور المتقاضين.
3	محكمة استئناف الخليل	تم انتقال محكمة استئناف الخليل من مبنى محكمة صلح دورا الى مبنى محكمة البداية القديم، حيث تم اعادة تأهيله بشكل اولي ليستوعب ويخدم المحكمة الى حين انشاء مبنى مستقل خاص بالمحكمة	بحاجة الى انشاء مبنى خاص بالمحكمة يراعي كافة متطلبات بيئة العمل واحتياجات جمهور المتقاضين.

4	محكمة صلح وبداية نابلس	مبنى ملك لمجلس القضاء الاعلى، بحاجة ماسة الى توسعة بسبب الاكتظاظ الحاصل على مرافق المحكمة والزيادة السنوية في عدد القضايا الواردة الى المحكمة.	بحاجة الى توسعة طارئة بمساحة 2,500 م2. يتم اضافتها كطوابق عمودية فوق المبنى الحالي,
5	محكمة صلح وبداية بيت لحم	المبنى ملك لمجلس القضاء الاعلى، وهو مبنى قديم جداً بحاجة الى ترميم وتأهيل من اجل اتاحة المجال لإضافة طوابق اضافية تساهم في حل مشكلة الاكتظاظ وملائمة مرافق المحكمة بشكل عام لتقديم الخدمات في المحكمة بالإضافة الى توفير الامن والسلامة العامة للمستخدمين والجمهور، حيث ان المبنى الحالي غير قابل للتوسع واضافة طوابق اخرى بحكم قدم المبنى وعدم امكانية تحمل المبنى لاحمال اضافية وذلك بناء على فحص هندسي كامل للمبنى	بحاجة قصوى الى انشاء مبنى يخدم مجمع محاكم بيت لحم (محكمة صلح وبداية) وذلك على نفس قطعة الارض المقام عليها المبنى الحالي.
6	محكمة صلح طوباس	المبنى الحالي مستأجر، حيث تم الانتقال اليه بداية عام 2022، وتم تأهيله وتأثيثه بما يناسب اعمال المحكمة ويهيء بيئة مناسبة للتقاضي.	بحاجة الى انشاء مبنى للمحكمة، حيث انه يوجد قطعة ارض مستملكة ومخصصة لصالح مجلس القضاء الاعلى.
7	محكمة صلح حلحول	المبنى الحالي مستأجر، وتم استئجار طابق اضافي وتأهيله بشكل كامل المحكمة وتأثيثه من أجل استيعاب عبء العمل في المحكمة وتسهيل عملية التقاضي وتسهيل وصول كافة مرتادي المحكمة الى الخدمات بسهولة ويسر، وذلك بمساعدة برنامج سواسية 2.	بحاجة الى انشاء مبنى جديد للمحكمة، وبالمواصفات التي تلبي احتياجات المحكمة وبيئة العمل المناسبة، حيث ان هناك قطعة أرض مخصصة لمجلس القضاء من أجل بناء المحكمة حين توفر التمويل.
8	محكمة صلح وبداية طولكرم	مبنى نموذجي تم إنشاؤه بمنحة من قبل حكومة كندا وتم استلامه وتشغيله عام 2016.	
9	محكمة صلح وبداية جنين	مبنى نموذجي تم توسعته وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مباني للمحاكم.	

10	محكمة صلح وبداية قلقيلية	مبنى نموذجي تم انشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مباني للمحاكم.	
11	محكمة صلح سلفيت	مبنى نموذجي تم انشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مباني للمحاكم.	
12	محكمة صلح دورا	مبنى نموذجي تم انشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مباني للمحاكم.	
13	مجمع محاكم الخليل	مبنى نموذجي تم استلامه وتشغيله في شهر يناير 2022، بمساحة إجمالية للمبنى تقدر ب 15,000 متر مربع بتكلفة ما يقارب 32 مليون دولار كندي، بدعم مشكور من حكومة كندا.	
14	محكمة صلح وبداية اريحا	المبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، ولا يلبي حاجة المحكمة من مساحاط مطلوبة، ويوجد به تشققات بسبب طبيعة التربة الرملية في اريحا، وتم عمل فحص للمبنى من الناحية المعمارية، ويجري العمل على تأهيل المبنى من التشققات الحاصة في هيكله، ليخدم المحكم بشكل مؤقت الى حين انشاء مبنى جديد للمحكمة.	بحاجة قصوى الى انشاء مبنى يخدم محكمة صلح وبداية اريحا، وذلك على نفس قطعة الارض المقام عليها المبنى الحالي.
15	محكمة صلح يطا	مبنى مستأجر يلبي حاجة المحكمة من ناحية المساحة وسيتم عمل دراسات بخصوص الحاجة الى انشاء مبنى مخصص للمحكمة في المستقبل.	

شركائنا الدوليين والمانحين

- برنامج سواسية 2 المشترك

- الاتحاد الاوروبي

- حكومة كندا

- بعثة الشرطة الاوروبية

رابعا: التعاون الدولي

تعتبر العدالة من القيم الأساسية التي ينبغي للمجتمع الدولي العمل على تحقيقها في جميع أنحاء العالم، ولتحقيق ذلك، يشارك مجلس القضاء الأعلى في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب، وتوثيق العلاقات الدولية في مجال القضاء. حيث يعزز التعاون الدولي الثقة بين الدول، لا سيما توثيق العلاقات الدولية في مجال القضاء، وذلك من خلال تبادل المعلومات والتجارب والخبرات بين مجلس القضاء الأعلى والجهات الشريكة في الدول المختلفة، مما يساعد في تطوير وتحسين النظام القضائي وتدريب القضاة على التعامل مع العديد من القضايا المتعلقة بالقانون المحلي والدولي.

شارك مجلس القضاء الأعلى خبراته مع الدول الأخرى في العام 2022، حيث قدم المجلس تجربته المتميزة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوقيع اتفاقية لتزويد وزارة العدل في جمهورية جيبوتي بنسخة الكترونية عن برنامج ادارة سير الدعوى (ميزان 2)، والتي تأتي في إطار جهود المجلس في تعزيز وتطوير التعاون الدولي في مجال القضاء.

وقام مجلس القضاء الاعلى، في العام 2022 بالمشاركة في النشاطات الدولية التالية:

الجهة الشريكة	النشاط	المكان	التاريخ
جمعية نجوم الأمل/ تمكين النساء ذوات الإعاقة + سواسية	زيارة تبادل الخبرات حول "أفضل الممارسات لبناء نظام تحويل وطني شامل للنساء ذوات الإعاقة"	الأردن، عمان وجاهي	من29/01/2022 الى 03/02/2022
UNDP سواسية	الحلقة الدراسية بخصوص الوساطة	المغرب وجاهي	من19/03/2022 الى 26/03/2022
الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا ووزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية	البرنامج التدريبي الدبلوماسي " القدرات القيادية للمرأة"	الكتروني	من 21/03/2022 الى 08/04/2022
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية	الاجتماع السادس والعشرين لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي الدول العربية	لبنان، بيروت وجاهي	من22/03/2022 الى 24/03/2022

الاتحاد الأوروبي	المؤتمر الدولي/ المرفق العالمي للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب EU Global Facility on AML-CFT	البحرين وجاهي	من22/03/2022 الى 24/03/2022
الاكاديمية الدبلوماسية النمساوية	برنامج تدريبي حول تقوية ودعم القيادة النسوية	جلسات الكترونية عبر الانترنت (Zoom)	من21/03/2022 الى 08/04/2022
برنامج يوروميد- عدالة 5	الاجتماع الخامس عشر لجلسة الكرايمكس CrimEx والمؤتمر الدولي حول التعاون القضائي عبر البحر الأبيض المتوسط لمحافحة تهريب المهاجرين	اليونان، أثينا وجاهي	من 10/05/2022 الى 13/05/2022
المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ) الشبكة الأوروبية لخدمات التفتيش على العدالة (RESIJ) المفتشية العامة للشؤون القضائية في المملكة المغربية	برنامج الجنوب الرابع الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط المؤتمر الإقليمي "نحو إنشاء شبكة جنوب البحر الأبيض المتوسط لخدمات التفتيش على العدالة"	المغرب، الرباط وجاهي	من 11/05/2022 الى 12/05/2022
القنصلية الفرنسية في القدس والسفارة الفرنسية- الأردن ضمن مشروع EU AML/CFT Global Facility الممول من الاتّحاد الأوروبي المُنفذ من Expertise France	ورشة اقليمية "التدقيق الجنائي في مكافة غسيل الأموال"	الأردن، عمان وجاهي	من 17/05/2022 الى 19/05/2022
الجمعية العامة لمحكمة الاستثمار العربية	المشاركة في أعمال اجتماع الجمعية العامة لمحكمة الاستثمار العربية	مصر، القاهرة وجاهي	من 29/05/2022 الى 30/05/2022

برنامج يوروميد- عدالة	مؤتمر حول الأدلة الإلكترونية وحماية البيانات في التعاون القضائي عبر البحر الأبيض المتوسط في المسائل الجزائية مؤتمر حول الأدلة الإلكترونية وحماية البيانات في التعاون القضائي عبر البحر الأبيض المتوسط في المسائل الجزائية	فرنسا، ليون وجاهي	من 31/05/2022 الى 02/06/2022
اليونسكو	مؤتمر « الجمع بين نظم العدالة: دور القضاء في تعزيز حرية التعبير وسلامة الصحفيين في المنطقة العربية»	المغرب، الرباط وجاهي	من 07/06/2022 الى 09/06/2022
ضمن اطار برنامج يوروميد – عدالة ٥ تنظيم مؤسسة سايف Fondazione SAFE والمنظمة الاوروبية للقانون العام EPLO	دورة تدريبية "شحنهم من أجل الربح: الجهود الدولية وأفضل الممارسات للتحقيق الفعال ومكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"	اليونان، أثينا وجاهي	من 28/06/2022 الى 30/06/2022
ضمن اطار برنامج يوروميد – عدالة ٥ تنظيم مؤسسة سايف Fondazione SAFE والمنظمة الاوروبية للقانون العام EPLO	تدريب المدربين للدولة الشريكة الجنوبية مع التركيز على الاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب ا لمها جر ين	اليونان، أثينا وجاهي	من 05/07/2022 الى 07/07/2022
وزارة الداخلية + مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان + لجنة مناهضة التعذيب	الفريق الوطني لمناقشة التقرير الأولى لدولة فلسطين الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب أمام اللجنة المختصة في الأمم المتحدة	جنيف، سويسرا وجاهي	من 19/07/2022 الى 20/07/2022
الهيئة العامة للشبكة الأوروبية العربية للتدريب الحديث	المشاركة في اجتماع الهيئة العامة في مبنى المعهد القضائي الاردني حول دور المرأة في فلسطين في دعم وتطوير القضاء	الأردن، عمان وجاهي	من 24/07/2022 الى 25/07/2022

المعهد القضائي الفلسطيني + المعهد القضائي الأردني + سواسية UNDP	تدريب مدربين في قانون التنفيذ	الأردن، عمان وجاهي	من 01/08/2022 الى 11/08/2022
مجلس القضاء الأعلى الأردني بتمويل من سواسية UNDP	التدريب الزمالي حول إدارة الدعوى المدنية والتسوية القضائية	الأردن، عمان وجاهي	من 04/09/2022 الى 08/09/2022
محكمة الاستثمار العربية	المشاركة في جلسة محكمة الاستثمار العربية	مصر، القاهرة وجاهي	من 06/09/2022 الى 07/09/2022
برنامج يوروميد- عدالة ٥	الفعالية الثانية لمرفق المساعدة الفنية TAF "تبادل الممارسات في المناهج الدراسية والتعاون القضائي من قبل معاهد التدريب القضائي من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ودول الجنوب الشريكة"	بلجيكا وجاهي	من 13/09/2022 الى 15/09/2022
ضمن اطار برنامج يوروميد – عدالة ٥ تنظيم مؤسسة سايف Fondazione SAFE والمنظمة الاوروبية للقانون العام EPLO	حماية البيانات والجرائم الالكترونية والأدلة الالكترونية- كيفية التحقيق في الجرائم الالكترونية بفعالية أكبر- التطورات الأخيرة وأفضل الممارسات	مصر الكتروني	من 13/09/2022 الى 15/09/2022
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية	الندوة العلمية «المصارف العربية في مواكبة التطورات القانونية الدولية "	الكتروني	من 26/09/2022 الى 27/09/2022
ضمن اطار برنامج يوروميد – عدالة ٥ تنظيم مؤسسة سايف Fondazione SAFE والمنظمة الاوروبية للقانون العام EPLO	تدريب المدربين للدول الشريكة الجنوبية مع التركيز على الجرائم الالكترونية والأدلة الالكترونية وحماية البيانات	اليونان، أثينا وجاهي	من 27/09/2022 الى 29/09/2022
المدرسة الايطالية للتدريب القضائي	زيارة دراسية	ايطاليا،	من 05/10/2022 الى 07/10/2022

برنامج يوروميد- عدالة ٥	جلسة الكرايمكس الخاصة (مجموعة الخبراء في المواضيع الجزائية) + منتدى النواب العامون	هولندا، لاهاي وجاهي	من 11/10/2022 الى 13/10/2022
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية	ورشة العمل "السلطة القضائية: أبرز التحديات وسبل المعالجة والتطوير"	لبنان، بيروت وجاهي	من 10/11/2022 الى 11/11/2022
الجمعية العامة لمحكمة الاستثمار العربية	حضور اجتماع الدورة العادية للجمعية العامة لمحكمة الاستثمار العربية وجلسات المحكمة	مصر، القاهرة وجاهي	من 13/11/2022 الى 17/11/2022
المدرسة الوطنية للقضاء الفرنسية + سلطة جودة البيئة	دورة تدريبية خاصة بالقضاء والتشريع البيئي	فرنسا، باريس وجاهي	من 28/11/2022 الى 02/12/2022
ضمن اطار برنامج يوروميد – عدالة ٥ تنظيم مؤسسة سايف Fondazione SAFE والمنظمة الاوروبية للقانون العام EPLO	دورة تدريبية مشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب الشريكة مع تركيز خاص على مبدأ المصادرة ومكافحة غسل الأموال	ايطاليا، فيرونا وجاهي	من 06/12/2022 الى 09/12/2022
المعهد القضائي الفلسطيني + UNDP سواسية	تدريب في مجال أتمتة التفتيش القضائي	الأردن، عمان وجاهي	من 10/12/2022 الى 16/12/2022

خامسا: الكادر الاداري

أدت إدارة الموارد البشرية في مجلس القضاء الأعلى دوراً جوهرياً في ضمان حصول المجلس على الملاك الوظيفي والهيكل التنظيمي والتدريب اللازمين لأداء دوره المهم في القضاء. ونقد في هذا الجزء لمحة شاملة عن الإنجازات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية خلال العام 2022.

الهيكل التنظيمي

كان من أهم إنجازات إدارة الموارد البشرية، استكمال الهيكل التنظيمي الجديد لجميع المستويات الإدارية في محاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى، واعتماده من الجهات المختصة. كان هذا انجازاً هاماً لأنه ساعد على تبسيط عمليات الموارد البشرية والتأكد من أن المجلس لديه هيكل واضح وفعال. يحدد الهيكل التنظيمي الجديد أدوار ومسؤوليات كل منصب ويوفر مساراً وظيفياً واضحاً للموظفين. كما أنه يسمح بإدارة أفضل للموارد ويضمن قدرة المجلس على العمل بفعالية.

إن اعتماد هيكل تنظيمي جديد في السلطة القضائية يعود بأهمية وفوائد عدة، منها:

الكفاءة: يساعد الهيكل التنظيمي الجديد في ضمان تخصيص الموارد بشكل فعال، وتسكين الموظفين في المناصب المناسبة لمؤهلاتهم العلمية والعملية. ويساعد هذا في تقليل ازدواجية الجهود وتقليل التأخير وتبسيط مهام سير العمل. ونتيجة لذلك، يمكن التعامل مع القضايا بشكل أكثر كفاءة، والعمل بشكل أكثر فعالية.

تحسين المساءلة: يساعد الهيكل التنظيمي الجديد في توضيح الأدوار والمسؤوليات، والتأكد من أن كل موظف في السلطة القضائية يعرف ما هو مسؤول عنه. مما يؤدي إلى تقليل الارتباك في العمل وتحسين التواصل بين مختلف الإدارات والموظفين. وضمان استخدام الموارد بشكل فعال ومراقبة الأداء عن كثب.

زيادة المرونة: يوفر الهيكل التنظيمي الجديد مزيدًا من المرونة في كيفية عمل السلطة القضائية. بما يحتويه من أقسام ودوائر جديدة، أو دمج الإدارات الموجودة لتلبية الاحتياجات المتغيرة بشكل أفضل. لضمان قدرة السلطة القضائية على التكيّف

مع التحديات والمطالب الجديدة عند ظهورها.

تحسين تقديم الخدمة: يساعد الهيكل التنظيمي المصمم جيدًا في تحسين تقديم الخدمات للجمهور. وضمان معالجة القضايا بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وأخذ احتياجات مختلف الأطراف ذات العلاقة في الاعتبار. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الثقة في النظام القضائي وتحسين ثقة الجمهور.

بشكل عام، جلب تبني هيكل تنظيمي جديد فوائد وأهمية كبيرة للسلطة القضائية. وساعد في ضمان استخدام الموارد بشكل فعال، ومراقبة الأداء عن كثب، وتحسين تقديم الخدمة. ومكّن السلطة القضائية أن تلبي احتياجات الجمهور بشكل أفضل وتحسن فعاليتها وكفاءتها.

بطاقات الوصف الوظيفي

ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى لإدارة الموارد البشرية إعداد بطاقات الوصف الوظيفي بالهيكل التنظيمي الجديد واعتمادها. يضمن هذا الإنجاز أن جميع الموظفين لديهم وصفاً وظيفياً ومسؤوليات واضحة. يحدد كل وصف وظيفي مهام وواجبات الوظيفة، بالإضافة إلى المؤهلات والمهارات اللازمة. يعد وجود توصيف وظيفي واضح أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على مستوى عالٍ من الأداء داخل المجلس والقضاء. كما يضمن أن يفهم الموظفون أدوارهم ومسؤولياتهم، مما قد يؤدي إلى تحسين الرضا الوظيفي والأداء.

تعيين موظفين جدد

تابعت إدارة الموارد البشرية تعيين الموظفين الجدد والذين بلغ عددهم (30) موظفاً، بالإضافة إلى تعيين (85) موظف على بند العقود التشغيلية، وكان ذلك إنجازًا كبيرًا. وقد كفل هذا الإنجاز حصول المجلس على الكوادر اللازمة لأداء دوره المهم في القضاء. عملت الموارد البشرية عن كثب مع الجهات الحكومية ذات الصلة لضمان شفافية ونزاهة عملية التوظيف. كما حرصوا على حصول الموظفين الجدد على التدريب والدعم اللازمين لأداء وظائفهم بفعالية.

إعادة تسكين الموظفين

نجحت إدارة الموارد البشرية في نقل جميع موظفي السلطة القضائية من الهيكل التنظيمي القديم وتسكينهم على الهيكل التنظيمي الجديد، وكان ذلك إنجازًا كبيرًا. عملت الموارد البشرية بشكل وثيق مع ديوان الموظفين العام للتأكد من أن عملية النقل تتم بطريقة عادلة وشفافة ومتسقة. يضمن هذا الإنجاز وجود الموظفين في أنسب المواقع لأداء وظائفهم بفعالية.

بلغ عدد الكادر الاداري في العام 2022 كالاتي:

الرقم	نوع العقد	ذكر	أنثى	المجموع
.1	مثبت	528	408	936
.2	عقد	35	29	64
.3	مياومة	68	29	97
المجموع				**1097**

توزيع الكادر الاداري المثبت حسب الفئات الوظيفية:

الرقم	الفئة	المجموع
.1	العليا	3
.2	الاولى	98
.3	الثانية	392
.4	الثالثة	370
.5	الرابعة	16
.6	الخامسة	57
المجموع		**936**

سادسا: الإيرادات

أولا: الايرادات

بلغت ايرادات مجلس القضاء الاعلى للعام 2022 (60,646,114.50) شيكل، حيث توزعت الايرادات بين ايرادات الرسوم، والعدل، والغرامات، وأخرى.

ايرادات مجلس القضاء الأعلى لعام 2022 حسب الشهر

الشهر	رسوم	عدل	غرامات	اخرى	المجموع
1	2256909.50	671661.50	1908290.00		4,836,861.00
2	2195005	537689.5	1824575.5	0	4,557,270.00
3	2470946	774701.5	2380867	1500	5,628,014.50
4	1209339	452812	1176568	0	2,838,719.00
5	1853025	670812	1830223.5	5010	4,359,070.50
6	2449304	912391	2342040.5		5,703,735.50
7	787385	673126.5	1593900.5		3,054,412.00
8	2480717.5	1061369	2156242		5,698,328.50
9	2552870	985574.5	2331272.5	2200	5871917
10	2716188	938156.5	2254689.5	1500	5910534
11	2559862	842836.5	2413303.5		5816002
12	3702737	694894	1973619.5	0	6371250.5
مجموع	**27234288.00**	**9216024.50**	**24185592.00**	**10210.00**	**60,646,114.50**

ايرادات اخرى:

ايرادات الدينار	ايرادات مخالفات سير/ دوائر السير	ايرادات دولار
21940	39035	343

المعيقات

1. نقص أعداد الكادر القضائي في المحاكم تماشياً مع الازدياد السنوي في اعداد الدعاوى الواردة الى المحاكم، اضافة الى العبء القضائي الكبير في المحاكم، مما يؤثر سلباً على مدة التقاضي.
2. نقص في الكادر البشري الاداري والقانوني المؤهل في ادارات مجلس القضاء الاعلى والمحاكم وتحديداً فئة الكتبة والاداريين والفنيين بشكل تراكمي.
3. عدم قدرة مجلس القضاء الاعلى على الاعتماد على موازنته في دعم احتياجات المحاكم والدوائر التطويرية.
4. ضعف البنية التحتية وعدم ملائمة 7 مباني محاكم لتوفير بيئة تقاضي جيدة (وخصوصاً مجمع محاكم رام الله) حيث أن وضع المبنى سيء ولا يلبي حاجات المواطنين على اختلاف فئاتهم والعاملين في القضاء والنيابة والمحامين والاهم من ذلك أنه يشكل خطورة عالية من حيث الامن والسلامة العامة.
5. تراجع اهتمام المؤسسات الدولية الشريكة بالقضاء وتطويره في السنوات الأخيرة، وصعوبة جلب تمويل من مانحين في ظل عزوف معظمهم عن التوجه الى دعم البنية التحتية بشكل عام وتأثر الدعم بالمواقف السياسية للدول المانحة.
6. صعوبة اجراء التبليغات المتعلقة بالاوراق القضائية نظرا لعدم توفير العدد الكافي من وسائل التنقل للمحضرين، وعدم اجراء اية تعديلات قانونية على طرق تبليغ الاوراق القضائية.
7. الحاجة الماسة للمضي قدماً لاجراء مراجعة تشريعية للعديد من التشريعات الاجرائية .
8. واجهت عملية التقاضي في العام 2022 تباطؤ حاد بسبب سلسلة الاضرابات المستمرة التي قررتها نقابة المحامين والتي قاربت 80 يوماً، الأمر الذي أدى الى تأجيلها بشكل متكرر و تضييع فرصة تقدم إجراءاتها و إضطرار المحاكم إلى إعادة اصدار قرارات إجرائية إضافية بصورة متكررة على الرغم من إصدارها من السابق بالاضافة الى تراكم أوراق التبليغ وزيادة العبء المتصل بها و بالمحصلة زيادة العمر الزمني للعديد من الدعاوى خصوصاً الدعاوى الجزائية التي يوجد موقوفين على ذمتها و الدعاوي المدنية المنظورة بالمحاكم الأعلى درجة.

التطلعات المستقبلية:

1. زيادة عدد القضاة، بالنظر للزيادة المضطردة في القضايا الواردة على المحاكم باختلاف درجاتها سنوياً.
2. زيادة الاعتمادات المالية لتعين موظفين جدد وبخاصة فئة الكتبة.
3. الارتقاء بالاوضاع المعيشية للقضاة والموظفين وزيادة رواتبهم وتحسين اوضاعهم واقرار نظام صحي يليق بهم.
4. تحقيق الاستقلال المالي والاداري من خلال اعتماد موازنة خاصه لمجلس القضاء الاعلى تلبي الاحتياجات التطويرية، وتطوير نظام اداري ومالي خاص بمجلس القضاء الاعلى .
5. الحاجة لتقنين وتنظيم تقديم خدمات المساعدة القانونية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل التمثيل القانوني، لاهميتها في توفير الوصول إلى العدالة من خلال ضمان المساواة أمام القانون والحق في الاستشارة والحق في الحصول على محاكمة عادلة.
6. تطوير وموائمة مجمعات ومباني المحاكم لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاميلن وتحافظ على هيبة القضاء، والبدء بإنشاء مبنى قصر العدل في محافظة رام الله وهو ما يعد الاولوية القصوى لدى مجلس القضاء الاعلى.
7. تعزيز الاعلام القضائي المتخصص لتحسين ثقة المواطنين بالقضاء، وتعزيز نظام الشكاوى وتطوير قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني .
8. تعيين قضاة متدرجين وفقاً للنظام الصادر بهذا الخصوص .
9. مراجعة وتطوير التشريعات المعززة لإستقلال القضاء.
10. دعم مأسسة المعهد القضائي والارتقاء بمستوى التعليم القانوني والممارسةالعمليةللقانونوالاستمرارفيتطويربرنامجالتدريبالالكتروني.
11. الاستمرار في تطوير البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والتطبيقات الذكية الخاصة بعمل المحاكم، وفتح الافق امام التحول الرقمي في الخدمات لتسهيل وصول المواطنين للقضاء.
12. العمل على استحداث إدارة قضائية تسمى «إدارة الوساطة»، في مقار محاكم البداية كافه وضمن الامكانيات المتاحة ، انفاذا للقرار بقانون رقم 32 لسنة 2021 بشان الوساطة لتسوية النزاعات المدنية.
13. اعداد مقترح مشروع قانون نقل القضاة من المسمى الوظيفي الى الدرجات القضائية.
14. اصدار نظام الخبرة امام المحاكم النظامية انفاذاً للمادة 27 من القرار بقانون رقم 40 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون السلطة القضائية .
15. تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية .

الملاحق

محكمة النقض											
المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة النقض	طعون حقوقية	4239	1068	5307	2273	3034	1538	4572	1971	2601	128.2%	43.1%
	طعون جزائية	117	576	693	518	175	769	944	804	140	104.6%	85.2%
	طلبات جزائية	10	105	115	78	37	311	348	346	2	111.3%	99.4%
	طلبات حقوقية	45	233	278	227	51	311	362	310	52	99.7%	85.6%
	المجموع	4411	1982	6393	3096	3297	2929	6226	3431	2795	117.1%	55.1%

محاكم الاستئناف											
المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة استئناف القدس	استئناف حقوق	718	1638	2356	1712	644	987	1631	913	718	92.5%	56.0%
	استئناف جنايات	233	413	646	457	189	316	505	313	192	99.1%	62.0%
	المجموع	951	2051	3002	2169	833	1303	2136	1226	910	94.1%	57.4%
محكمة استئناف الخليل	استئناف حقوق	0	1875	1875	1031	844	1538	2382	1348	1034	87.6%	56.6%
	استئناف جنايات	0	440	440	327	113	216	329	252	77	116.7%	76.6%
	المجموع	0	2315	2315	1358	957	1754	2711	1600	1111	91.2%	59.0%
محكمة استئناف نابلس	استئناف حقوق	0	2259	2259	1002	1256	1310	2566	1227	1339	93.7%	47.8%
	استئناف جنايات	0	621	621	347	274	343	617	441	176	128.6%	71.5%
	المجموع	**0**	**2880**	**2880**	**1349**	**1530**	**1653**	**3183**	**1668**	**1515**	**100.9%**	**52.4%**

محاكم البداية										
المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة بداية اريحا	البداية الدرجة الأولى	حقوق	230	158	388	107	280	188	468	104	364	55.3%	22.2%
		جنايات	220	152	372	106	289	124	413	37	376	29.8%	9.0%
		المجموع	450	310	760	213	569	312	881	141	740	45.2%	16.0%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	51	68	76	81	44	41	85	70	15	170.7%	82.4%
		استئناف جنح	41	83	96	97	28	212	240	188	52	88.7%	78.3%
		استئناف تنفيذ	0	52	52	0	0	73	73	72	1	98.6%	98.6%
		المجموع	92	151	172	178	72	326	398	330	68	101.2%	82.9%
المجموع الكلي			**542**	**461**	**932**	**391**	**641**	**638**	**1279**	**471**	**808**	**73.8%**	**36.8%**

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة بداية الخليل	البداية الدرجة الأولى	حقوق	3165	1332	4497	1041	3454	1317	4771	1134	3637	86.1%
		جنايات	784	210	994	228	766	212	978	156	822	73.6%
		المجموع	3949	1542	5491	1269	4220	1529	5749	1290	4459	84.4%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	585	561	1146	577	569	506	1075	546	529	107.9%
		استئناف جنح	603	945	1548	1128	421	1017	1438	873	565	85.8%
		استئناف تنفيذ	2	1190	1192	1138	48	883	931	773	158	87.5%
		المجموع	1190	2696	3886	2843	1038	2406	3444	2192	1252	91.1%
المجموع الكلي			**5139**	**4238**	**9377**	**4112**	**5258**	**3935**	**9193**	**3482**	**5711**	**88.5%**
												63.6%
												83.0%
												60.7%
												50.8%
												22.4%
												16.0%
												23.8%
												37.9%

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور	المحكمة
محكمة بداية بيت لحم	البداية الدرجة الأولى	حقوق	1402	516	1918	417	1501	543	2044	474	1570	87.3%	23.2%
		جنايات	298	128	426	118	303	107	410	62	348	57.9%	15.1%
		المجموع	1700	644	2344	535	1804	650	2454	536	1918	82.5%	21.8%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	190	203	393	199	194	241	435	268	167	111.2%	61.6%
		استئناف جنح	122	258	380	285	95	375	470	364	106	97.1%	77.4%
		استئناف تنفيذ	0	390	390	376	14	344	358	358	0	104.1%	100.0%
		المجموع	312	851	1163	860	303	960	1263	990	273	103.1%	78.4%
المجموع الكلي			**2012**	**1495**	**3507**	**1395**	**2107**	**1610**	**3717**	**1526**	**2191**	**94.8%**	**41.1%**

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة بداية جنين	البداية الدرجة الأولى	حقوق	1404	933	2337	894	1445	979	2424	783	1641	80.0%
		جنايات	224	92	316	69	247	86	333	75	258	87.2%
		المجموع	1628	1025	2653	963	1692	1065	2757	858	1899	80.6%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	87	264	351	200	151	363	514	309	205	85.1%
		استئناف جنح	158	362	520	367	153	398	551	407	144	102.3%
		استئناف تنفيذ	0	468	468	383	85	455	540	417	123	91.6%
		المجموع	245	1094	1339	950	389	1216	1605	1133	472	93.2%
	المجموع الكلي		**1873**	**2119**	**3992**	**1913**	**2081**	**2281**	**4362**	**1991**	**2371**	**87.3%**
												45.6%

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المجموع	الوارد	المدور من العام 2021	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور	المحكمة
محكمة بداية رام الله	البداية الدرجة الأولى	حقوق	4595	1960	6555	1514	5043	1959	7002	1874	5128	95.7%	26.8%
		جنايات	1185	346	1531	233	1300	430	1730	284	1446	66.0%	16.4%
		المجموع	5780	2306	8086	1747	6343	2389	8732	2158	6574	90.3%	24.7%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	362	588	950	521	433	816	1249	737	512	90.3%	59.0%
		استئناف جنح	338	657	995	584	415	776	1191	892	299	114.9%	74.9%
		استئناف تنفيذ	0	1307	1307	1295	13	1048	1061	1045	16	99.7%	98.5%
		المجموع	700	2552	3252	2400	861	2640	3501	2674	827	101.3%	76.4%
	المجموع الكلي	جنايات	62	36	98	23	75	38	113	18	95	47.4%	15.9%
		جرائم الفساد	**6542**	**4894**	**11436**	**4170**	**7279**	**5067**	**12346**	**4850**	**7496**	**95.7%**	**39.3%**

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة بداية طولكرم	البداية الدرجة الأولى	حقوق	733	507	1240	354	886	548	1434	332	1102	60.6%
		جنايات	205	77	282	52	232	80	312	82	230	102.5%
		المجموع	938	584	1522	406	1118	628	1746	414	1332	65.9%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	86	196	282	220	62	309	371	265	106	85.8%
		استئناف جنح	55	334	389	308	82	361	443	373	70	103.3%
		استئناف تنفيذ	0	345	0	342	3	275	278	276	2	100.4%
		المجموع	141	875	671	870	147	945	1092	914	178	96.7%
	المجموع الكلي		**1079**	**1459**	**2193**	**1276**	**1265**	**1573**	**2838**	**1328**	**1510**	**84.4%**

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة بداية قلقيلية	البداية الدرجة الأولى	حقوق	412	268	680	185	494	253	747	290	457	114.6%
		جنايات	182	59	241	47	194	76	270	72	198	94.7%
		المجموع	594	327	921	232	688	329	1017	362	655	110.0%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	77	79	156	115	42	134	176	151	25	112.7%
		استئناف جنح	49	127	176	156	20	242	262	237	25	97.9%
		استئناف تنفيذ	0	154	0	153	1	139	140	139	1	100.0%
		المجموع	126	360	332	424	63	515	578	527	51	102.3%
	المجموع الكلي		**720**	**687**	**1253**	**656**	**751**	**844**	**1595**	**889**	**706**	**105.3%**
												55.7%

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور	المحكمة
محكمة بداية نابلس	البداية الدرجة الأولى	حقوق	3058	1678	4736	1200	3534	1714	5248	1222	4026	71.3%	23.3%
		جنايات	825	273	1098	191	907	250	1157	101	1056	40.4%	8.7%
		المجموع	3883	1951	5834	1391	4441	1964	6405	1323	5082	67.4%	20.7%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	410	573	983	464	519	623	1142	662	480	106.3%	58.0%
		استئناف جنح	314	968	1282	922	360	930	1290	905	385	97.3%	70.2%
		استئناف تنفيذ	0	1240	1240	1137	103	1021	1124	1112	12	108.9%	98.9%
		المجموع	724	2781	3505	2523	982	2574	3556	2679	877	104.1%	75.3%
المجموع الكلي		**4607**	**4732**	**9339**	**3914**	**5423**	**4538**	**9961**	**4002**	**5959**	**88.2%**	**40.2%**	

المجموع الكلي لمحاكم البداية

	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
البداية الدرجة الأولى	حقوق	14999	5980	22351	5712	16637	7501	24138	6213	17925	82.8%	25.7%
	جنايات	3985	1373	5358	1067	4313	1403	5716	887	4829	63.2%	15.5%
	المجموع	18984	7353	27709	6779	20950	8904	29854	7100	22754	79.7%	23.8%
البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	1848	2532	4337	2377	2014	3033	5047	3008	2039	99.2%	59.6%
	استئناف جنح	1680	3734	3847	3847	1574	4311	5885	4239	1646	101.7%	72.0%
	استئناف تنفيذ	2	5146	4649	4824	267	4238	4505	4192	313	98.9%	93.1%
	المجموع	3530	6266	12833	6224	3855	11582	15437	11439	3998	98.8%	74.1%
المجموع الكلي		**22514**	**13619**	**40542**	**13003**	**24805**	**20486**	**45291**	**18539**	**26752**	**90.5%**	**40.9%**

محاكم الصلح												
المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة صلح اريحا	حقوق	589	420	1009	221	704	727	1431	543	888	74.7%	37.9%
	جنح	1220	1563	2783	692	1619	2183	3802	2032	1770	93.1%	53.4%
	المجموع	1809	1983	3792	913	2323	2910	5233	2575	2658	88.5%	49.2%
محكمة صلح الخليل	حقوق	2233	2162	4395	1069	2432	2208	4640	1671	2969	75.7%	36.0%
	جنح	2734	4486	7220	3132	2636	2909	5545	2531	3014	87.0%	45.6%
	المجموع	4967	6648	11615	4201	5068	5117	10185	4202	5983	82.1%	41.3%
محكمة صلح بيت لحم	حقوق	1411	1163	2574	608	1633	1053	2686	914	1772	86.8%	34.0%
	جنح	3108	4582	7690	2512	3494	3698	7192	3690	3502	99.8%	51.3%
	المجموع	4519	5745	10264	3120	5127	4751	9878	4604	5274	96.9%	46.6%
محكمة صلح جنين	حقوق	2793	2055	4848	1220	2881	2092	4973	2070	2903	98.9%	41.6%
	جنح	1719	3754	5473	2412	1983	3556	5539	3343	2196	94.0%	60.4%
	المجموع	4512	5809	10321	3632	4864	5648	10512	5413	5099	95.8%	51.5%
محكمة صلح حلحول	حقوق	507	818	1325	396	631	856	1487	746	741	87.1%	50.2%
	جنح	847	1888	2735	1115	1041	1489	2530	1660	870	111.5%	65.6%
	المجموع	1354	2706	4060	1511	1672	2345	4017	2406	1611	102.6%	59.9%
محكمة صلح دورا	حقوق	851	1171	2022	921	838	1252	2090	1212	878	96.8%	58.0%
	جنح	804	1739	2543	1246	875	1299	2174	1389	785	106.9%	63.9%
	المجموع	1655	2910	4565	2167	1713	2551	4264	2601	1663	102.0%	61.0%

محكمة صلح رام الله	حقوق	5493	2917	8410	1604	5102	2967	8069	3414	4655	115.1%	42.3%
	جنح	6624	5869	12493	3803	7748	5860	13608	5068	8540	86.5%	37.2%
	المجموع	12117	8786	20903	5407	12850	8827	21677	8482	13195	96.1%	39.1%
محكمة صلح سلفيت	حقوق	841	1075	1916	717	898	1019	1917	854	1063	83.8%	44.5%
	جنح	554	1461	2015	1114	428	1362	1790	1491	299	109.5%	83.3%
	المجموع	1395	2536	3931	1831	1326	2381	3707	2345	1362	98.5%	63.3%
محكمة صلح طوباس	حقوق	519	516	1035	372	540	524	1064	516	548	98.5%	48.5%
	جنح	370	1137	1507	807	405	1067	1472	1073	399	100.6%	72.9%
	المجموع	889	1653	2542	1179	945	1591	2536	1589	947	99.9%	62.7%
محكمة صلح طولكرم	حقوق	1490	1377	2867	971	1628	1401	3029	1441	1588	102.9%	47.6%
	جنح	1397	3164	4561	2060	1581	2833	4414	2724	1690	96.2%	61.7%
	المجموع	2887	4541	7428	3031	3209	4234	7443	4165	3278	98.4%	56.0%
محكمة صلح قلقيلية	حقوق	1034	1172	2206	781	1305	1079	2384	1009	1375	93.5%	42.3%
	جنح	989	2022	3011	1452	1183	2353	3536	1929	1607	82.0%	54.6%
	المجموع	2023	3194	5217	2233	2488	3432	5920	2938	2982	85.6%	49.6%
محكمة صلح نابلس	حقوق	3811	2507	6318	1520	4025	2435	6460	2044	4416	83.9%	31.6%
	جنح	4931	5597	10528	3377	5494	5874	11368	5424	5944	92.3%	47.7%
	المجموع	8742	8104	16846	4897	9519	8309	17828	7468	10360	89.9%	41.9%
محكمة صلح يطا	حقوق	360	476	836	181	305	621	926	439	487	70.7%	47.4%
	جنح	525	938	1463	543	619	1161	1780	733	1047	63.1%	41.2%
	المجموع	885	1414	2299	724	924	1782	2706	1172	1534	65.8%	43.3%

المجموع الكلي لمحاكم الصلح										
السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
حقوق	21932	17829	39761	10581	22922	18234	41156	16873	24283	92.5%	41.0%
جنح	25822	38200	64022	24265	29106	35644	64750	33087	31663	92.8%	51.1%
المجموع	**47754**	**56029**	**103783**	**34846**	**52028**	**53878**	**105906**	**49960**	**55946**	**92.7%**	**47.2%**

محاكم الاحداث-البداية											
المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة احداث - رام الله	الاحداث	192	121	313	248	66	28	94	30	64	107.1%	31.9%
محكمة احداث - جنين	الاحداث	77	63	140	121	19	22	41	5	36	22.7%	12.2%
محكمة احداث - نابلس	الاحداث	255	199	454	358	96	50	146	43	103	86.0%	29.5%
محكمة احداث - طولكرم	الاحداث	43	50	93	74	19	10	29	14	15	140.0%	48.3%
محكمة احداث - قلقيلية	الاحداث	56	52	108	86	22	17	39	15	24	88.2%	38.5%
محكمة احداث - الخليل	الاحداث	0	125	125	28	97	8	105	19	86	237.5%	18.1%
محكمة احداث - بيت لحم	الاحداث	59	18	77	50	27	16	43	17	26	106.3%	39.5%
محكمة احداث - اريحا	الاحداث	27	34	61	43	19	12	31	11	20	91.7%	35.5%
المجموع		709	662	1371	1008	365	163	528	154	374	94.5%	29.2%

محاكم الاحداث-الصلح

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة احداث - رام الله	الاحداث	0	161	161	23	138	190	328	187	141	98.4%	57.0%
محكمة احداث - جنين	الاحداث	0	76	76	7	69	85	154	92	62	108.2%	59.7%
محكمة احداث - نابلس	الاحداث	0	121	121	8	113	192	305	95	210	49.5%	31.1%
محكمة احداث - طولكرم	الاحداث	0	47	47	4	43	47	90	62	28	131.9%	68.9%
محكمة احداث - قلقيلية	الاحداث	0	67	67	8	59	73	132	84	48	115.1%	63.6%
محكمة احداث - الخليل	الاحداث	0	33	33	1	32	25	57	12	45	48.0%	21.1%
محكمة احداث - بيت لحم	الاحداث	0	32	32	2	30	34	64	24	40	70.6%	37.5%
محكمة احداث - اريحا	الاحداث	0	10	10	4	6	27	33	13	20	48.1%	39.4%
محكمة احداث - طوباس	الاحداث	30	45	75	53	22	39	61	47	14	120.5%	77.0%
محكمة احداث - سلفيت	الاحداث	47	45	92	58	34	25	59	49	10	196.0%	83.1%
محكمة احداث - حلحول	الاحداث	0	22	22	5	17	18	35	12	23	66.7%	34.3%
محكمة احداث - دورا	الاحداث	0	10	10	0	10	10	20	13	7	130.0%	65.0%
المجموع		**77**	**669**	**746**	**173**	**573**	**765**	**1338**	**690**	**648**	**90.2%**	**51.6%**

محاكم التسوية

المحكمة	السجل	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة تسوية دورا	تسوية	3252	583	3835	747	3088	561	3649	880	2769	156.9%	24.1%
محكمة تسوية حلحول	تسوية	3459	1631	5090	958	4132	1958	6090	1469	4621	75.0%	24.1%
محكمة تسوية رام الله والبيرة	تسوية	34	2	36	2	34	10552	10586	886	9700	8.4%	8.4%
محكمة تسوية بيت لحم	تسوية	2872	1474	4346	546	3800	1129	4929	574	4355	50.8%	11.6%
محكمة تسوية نابلس	تسوية	2196	1078	3274	464	2810	1247	4057	932	3125	74.7%	23.0%
محكمة تسوية سلفيت	تسوية	2026	498	2524	337	2187	518	2705	373	2332	72.0%	13.8%
محكمة تسوية جنين	تسوية	1222	239	1461	257	1204	368	1572	208	1364	56.5%	13.2%
محكمة تسوية طولكرم و قلقيلية	تسوية	1356	710	2066	307	1759	1903	3662	417	3245	21.9%	11.4%
محكمة تسوية طوباس	تسوية	19	72	91	16	75	118	193	25	168	21.2%	13.0%
المجموع		**16436**	**6287**	**22723**	**3634**	**19089**	**18354**	**37443**	**5764**	**31679**	**31.4%**	**15.4%**

المجموع الكلي لمحاكم النقض والاستئناف والبداية والصلح											
المحكمة	المدور من العام 2020	الوارد من العام 2021	المجموع	المفصول من العام 2021	المدور من العام 2021	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل الى الوارد	نسبة الفصل الى الوارد والمدور
محكمة النقض	4411	1982	6393	3096	3297	2929	6226	3431	2795	117.1%	55.1%
محاكم الاستئناف	951	7246	8197	4876	3320	4710	8030	4494	3536	95.4%	56.0%
محاكم البداية	22514	13619	40542	13003	24805	20486	45291	18539	26752	90.5%	40.9%
محاكم الصلح	47754	56029	103783	34846	52028	53878	105906	49960	55946	92.7%	47.2%
محاكم الاحداث	77	669	746	173	573	765	1338	690	648	90.2%	51.6%
محاكم التسوية	16436	6287	22723	3634	19089	18354	37443	5764	31679	31.4%	15.4%
المجموع	**92143**	**85832**	**182384**	**59628**	**103112**	**101122**	**204234**	**82878**	**121356**	**82.0%**	**40.6%**

العام 2022			
	الوارد	المفصول	المدور
محاكم الصلح و البداية	74364	68499	132658
نسبة الصلح و البداية من الكلي	73%	113%	75%
نسبة محاكم الصلح من الكلي	53%	57%	60%
نسبة محاكم البداية من الكلي	20%	21%	15%
عدد الطعون محاكم الدرجة الثانية	3382	2565	3146
نسبة الطعون محاكم الدرجة الثانية من جميع	4%	4%	2%
عدد الطعون محكمة النقض	2929	3431	2795
نسبة طعون محاكم الدرجة الثانية من الجميع	3%	6%	2%

اسماء السادة القضاة للعام 2022

1 عيسى عبدالكريم ابراهيم ابوشرار
2 إيمان كاظم عبد الله ناصر الدين
3 عبدالله موسى غزلان العباسي
4 خليل محمد رشيد الصياد
5 عدنان عبد الكريم محمد شعيبي
6 بسام كمال يوسف حجاوي
7 محمد مسلم موسى مصطفى
8 محمد شعبان محمد الحاج ياسين
9 عماد عوني رباح مسودة
10 عبد الكريم أحمد عبد الرحمن حنون
11 حازم يعقوب خليل إدكيدك
12 فواز إبراهيم نزار عطية
13 رشا إبراهيم عبد الله حماد
14 محمد يوسف محمد احشيش
15 محمود شفيق محمود جاموس
16 محمود خيري محمود الجبشة
17 سائد وحيد كامل حمد الله
18 عوني عبد الرحمن أحمد البربراوي
19 بشار جمال عبد الكريم نمر
20 كمال حسين حسن جبر
21 مأمون عبد الجبار ذياب كلش
22 ثائر محمد علي العمري
23 نزار (محمد سعيد) عبد الرحيم محمود حجي
24 رائد ذيب ناجي عساف

25 عبد الجواد علي محمود المراعبة
26 زاهي ناصر عيد سليم البيتاوي
27 سعد عبد الهادي محمد السويطي
28 بلال رشيد محمد أبو هنطش
29 بلال إسماعيل عثمان أبو الرب
30 عز الدين احمد عبدالسلام شاهين
31 لؤي حمزة عبد الحمارشة
32 باسم عبدالرزاق أحمد خصيب
33 وسام عزيز محمود بدارو
34 رائد سامي أمين العبوه
35 عصام خليل صالح فران
36 عماد زكريا علي الشعباني
37 فلسطين حلمي عبد ابو السعود
38 وسام اسد عبد الرزاق السلايمة
39 محمد عياد" فضل سالم العجلوني"
40 شادي حسن محمد حوشية
41 سائد صائل عاهد غانم
42 جمال حسين حسن جبر
43 مهند نظمي عبدالله العارضة
44 ربا رافع زهران الطويل
45 صالح عمر صالح جفال
46 احمد محمد مصطفى ولد علي
47 منذر "محمد علي" عبد السلام دعنا
48 اسعد تيسير "حج أسعد" دحدوح
49 انطون عبد الله انطون ابو جابر
50 فراس رباح اسماعيل مسودي

51 عادل " محمد لؤي" عبد اللطيف أبو صالح
52 ياسمين حنا سليم جراد
53 نداء طاهر حسني جرار
54 موسى عبد العزيز محمد سياعرة
55 زهير عاهد حسن ابو ظاهر
56 مصلح محمد علي ابو عرام
57 جمال عبد المجيد ابراهيم شديد
58 مي اسماعيل محمد ابو شنب
59 ايمن ناجح راضي عليوي
60 فؤاد غالب فؤاد ابو بكر
61 رائد هاشم سليمان الزيدات
62 امجد رسلان عرفات حمدان
63 خالد محمد علي ياسين
64 محمد عبد الرحمن داود داود
65 عمار احمد محمد فزع
66 هالة عزت محمد منصور (شجاعية)
67 قاسم حسني قاسم ذياب
68 سلطان علي كامل عيسى
69 عيسى محمد اسماعيل اجبور
70 فطين عبدالعزيز محمد سيف
71 دلال نظام جمعة المشني
72 ايمن محمود فلاح صالح
73 حسن محمد مصطفى دراوشة
74 فهمي مفيد محمد العويوي
75 بسام محمد عبد القادر زيد
76 وسام محمد جودت سليم

77 احمد فريد عبدالكريم محمود حنون
78 بشير عوض محمد سليمان "العوري"
79 عبدالمالك سلامة عبدالمالك سمودي
80 محمد عبدالرحمن محمد حنتولي
81 شادي حسين محمود الجمل
82 عماد عيسى احمد ثابت
83 سائدة جمال حسين ولد علي
84 مجدي شوقي غالب جرار
85 محمد خليل محمد ابو رحمة
86 اسامة حسن احمد الدباس
87 عبد الحميد اسماعيل محمد الرجوب
88 احمد محمد عبد الحجوج
89 داود فايز محمود ابراهيم
90 فراس تحسين عزات عبد الغني
91 محمد عدنان محمود ناعسة
92 ازدهار كامل علي سعد
93 رأفت حسن توفيق ابو يونس
94 رامز محمد مرشد جمهور
95 محمود احمد عيسى ابو عياش
96 حسين يوسف محمد ياسين
97 محمد محمود محمد غالي
98 رولا عمر جبرائيل الصليبي
99 ياسمين هشام صلاح عريقات
100 اسلام ربحي سعيد الحسيني
101 محمد رسول احمد محمد مبيض
102 عزات ابراهيم خضر عبدالله

103 محمد جواد صبحي غانم
104 مشتاق يوسف عبد الرحيم القاضي
105 مها "محمد علي" يوسف عبد العال
106 رامز عايد حسين مصلح
107 شادي عبد الرزاق نعيم طباخي
108 حسين نبيل صالح قنام
109 ايمان نظام فتحي ديرية
110 فطوم زياد علي قطامي
111 رغده شوقي رباح قواسمي
112 محمد حسين توفيق جرادات
113 احمد عبدالله حسن حسن
114 رانية إبراهيم صالح سرحان
115 ريما محمد عبد الحروب
116 مأمون جميل أحمد مصطفى
117 عبدالرحمن جميل محمود حسين
118 محمود محمد محمود غياظة
119 جهاد عبد ربه علي شراونه
120 ايمن يونس حرب خلاف
121 عاهد علي "محمد واصف" "خواجا طوقان"
122 مثنى احمد توفيق الزبيدي
123 فضل ماهر محمد عسقلان
124 هاني احمد عبدالسلام شاهين
125 عبد الحميد نصر عبد الحميد ابو جابر
126 سليمان سعيد سليمان دغلس
127 ايمان محمود شفيق جاموس
128 هيثم عصام حفظي عيسى

129 امجد يحيى ابراهيم شعار
130 محمود سلطان محمود الكرم
131 منتصر عدنان عايد رواجبة
132 هيثم مهيل محمد غنام
133 مجد محمد سليمان عناب
134 علا ابراهيم توفيق شريف
135 اسلام زياد مثقال شديد
136 طارق حسام محمد عطية
137 هناء موسى محمد المشني
138 اسعد ابراهيم عبد الفتاح سعيد الشنار
139 سلام سعيد خليل عقيل
140 مريم احمد محمود حليسي
141 لينا ابراهيم عبد الحافظ اشتية
142 اياد جلال وصفي تكروري
143 احمد فهد نمر نجاجره
144 محمود عاطف يوسف ابو بكر
145 عروة محمود خليل العملة
146 دليلة عوض عبد الرحمن شوملي
147 اسامه محمد عطا ابو علي
148 محمد اسامه احمد وزوز
149 نبيل أمين محمد النتشه
150 اسماء زامل صالح زامل
151 نجاة محمد احمد عمرو (بريكي)
152 محمود حسين حماد خليف
153 عماد ماهر اسحق النتشه
154 ايمن مصطفى صايل غنام

155 محمود عبد الفتاح محمد ملحم
156 يوسف محمد صالح علقم
157 حازم ظاهر عرسان معالي
158 انس ياسر محمد الاطرش
159 غدير فوزي حسين عينبوسي
160 انس وسيم حافظ الحموري
161 حسام محمد فيصل اسحق مسوده
162 محمد جواد عزات الهشلمون
163 سارة جواد فؤاد قطينة
164 مؤنس غسان كامل ابو زينة
165 عمار خضر سلمان قواسمة
166 عميد هشام عبد الوهاب بريك
167 حازم أحمد ابراهيم حسين
168 نادر عبد الجواد محمد يوسف أبو عيشه
169 معاذ حلمي حلمي الطزيز
170 روان اسامة نعيم معلم
171 رأفت غازي عيسى طميزة
172 أنس جميل عبد الرحيم جدع
173 بسام عبد الكريم محمد الرزيقات
174 فادي عادل امين خضر
175 كارولين وليد ابراهيم ابو العوف
176 اماني عبد الفتاح صادق حمدان
177 هبة هيثم عزت شافعي
178 عمر هشام عبد الله السقا
179 اسعد غازي شكري قاسم
180 خالد فؤاد فياض العرابي

181 ربى سهيل مفلح ياسين
182 فارس يوسف محمد مصطفى
183 علي ابراهيم خليل ابو صالح
184 نذير كامل عبد الرحيم طه
185 أحمد غسان راضي السيد
186 لينا خميس عبد المعطي احمد
187 جمال عبد الناصر محمد دودين
188 فارس محمد احمد شهوان
189 لبنى جريس حنا كوكالي
190 عدي ابراهيم عبد الكريم الزيود
191 محمد مصطفى احمد الجبارين
192 عاهد زهير عاهد ابو ظاهر
193 سنابل موسى خليل شوكه
194 ثائر نبيل حسن المشعطي
195 نضال طلال عبد الجبار أبو قويدر
196 آسي نعمان أحمد حمدان
197 شادي نظمي عبد العزيز رمضان
198 واصف وضاح واصف شاهين
199 دعاء صابر عبد اللطيف قيوي
200 ريماء عرسان عبد الكريم طالب
201 عبد الرحمن عوني حجازي نتشه
202 نهاد فرح علي قدادحة
203 ياسر شحادة مرزوق ضبابات
204 اسامة حسام أسعد صلاح
205 فريد فهد فريد كنعان
206 حنين محمد أحمد شراونه

207 دياب عبد الله حسين قواسمه
208 صلاح الدين محمد صالح شريتح
209 عامر محمد فهمي صبري الشلالده
210 عيسى فهد حنا قاحوش
211 أيمن مصطفى راضي بشارات
212 يوسف محمد يوسف عياش
213 اياد نجاح عبد الهادي صرمه
214 مراد خالد عمر المدبوح
215 حذيفه صالح موسى موسى
216 علاء حسني اسماعيل سليط
217 وسام حسين حسين ابو زنيد
218 حنين عماد فارس فارس
219 رند سامر سليمان حرب
220 ليندا توفيق عبد المنعم ابو شخيدم
221 طارق احمد عفيف العارضة
222 مازن ربيح صدقي عاصي
223 رجائي عوني شحده الجمل
224 ايمان محمد علي ديسي
225 انس محمد ذيب شاويش

القضاة الذين انتهت خدمتهم اثناء العام 2022

1 مصطفى محمد مصطفى وهدان
2 ماجد عبدالكريم محمود المشارقة
3 عامر ممدوح حامد مرمش
4 محمد جميل يعقوب احمد (اسماعيل)
5 طارق عوني حسني بدر
6 محمد عوض محمد حسين
7 فاتح محمود احمد حمارشة
8 ماجد فاروق عبد الله مليجي
9 وليد عبدالجواد عواد أبو ميالة
10 رياض عبد الرحمن عثمان عمرو
11 أمجد نبيه عبد الفتاح لبادة
12 كفاح عبد الرحيم سعيد شولي
13 هدى عبد الفتاح تيم مرعي
14 محمد أحمد محمد أبو سندس
15 عمار عبد اللطيف مصباح النمورة
16 فاطمة توفيق عمران النتشة

شكر وتقدير

تم طباعة هذا المنشور من قبل مجلس القضاء الأعلى وبدعم مباشر من برنامج سواسية 2 المشترك تعزيز سيادة القانون في فلسطين. البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهيئة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بتمويل سخي من السويد. حكومة هولندا و الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي و الاتحاد الأوروبي.

إقرار

إن الأراء المعبر عنها في هذا المنشور هي آراء مجلس القضاء الأعلى ولا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية السويد أوحكومة هولندا أو الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي أو الاتحاد الأوروبي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو لهيئة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.